PROVISIONAL
S/PV.2587
12 June 1985
ARABIC

الأمم المتحدة

مجلس الأمن

محضر حرفي مؤقت للجلسة السابعة والثمانين بعد الألفين والخمسمائة

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الأربعاء، ١٢ حزيران/يونيه ، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس	: السيد مهابر	(ترينيداد وتوباغو)
الأعضاء	: اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية	السيد سافرونتشوك
	استراليا	السيد هوغ
	بوركينا فاصو	السيد زيد ويمبا
	بيرو	السيد لونا
	تايلند	السيد كاسمسرى
	جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية	السيد كورنينكو
	الدانمرك	السيد بيرينغ
	الصين	السيد فان غوشيانغ
	فرنسا	السيد دى كيمولاريا
	مدغشقر	السيد رابيتافيكا
	مصر	السيد غالي
	الهند	السيد كريشنان
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية	السيد ماكسي
	الولايات المتحدة الامريكية	السيد سورزانو

يتضمن هذا المحضر النصوص الاصلية للكلمات الطلقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الطلقاة باللغات الاخرى . وسيطبع النص النهائي للمحضر ضمن سلسلة الوثائق الرسمية لمجلس الامن .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير النصوص الاصلية للكلمات . وينبغي ارسالها موقعة من احد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بادارة شؤون المؤتمرات: Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على ادخالها على نسخة واحدة من المحضر نفسه .

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٤٥

اقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال .

الحالة في ناميبيا

رسالة مؤرخة في ٢٣ ايار/مايو ١٩٨٥ وموجهة الى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للهند لدى الأمم المتحدة (S/17213)

رسالة مؤرخة في ٢٣ ايار/مايو ١٩٨٥ وموجهة الى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لموزامبيق لدى الأمم المتحدة (S/17222)

تقرير اضافي للأمين العام فيما يتعلق بتنفيذ قراري مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) و٤٣٩ (١٩٧٨) بشأن مسألة ناميبيا (S/17242)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : وفقا للمقررات التي اتخذت في الجلسات السابقة المعقودة للنظر في هذا البند ، أدعو ممثل ليبريا الى شغل مقعد على طاولة المجلس .

بدعوة من الرئيس شغل السيد كوفا (ليبريا) مقعدا على طاولة المجلس.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : وفقا للمقررات التي اتخذت في الجلسات السابقة المعقودة للنظر في هذا البند ، أدعو رئيس مجلس الأمم المتحدة لناميبيا بالوكالة وسائر أعضاء وفد ذلك المجلس الى شغل مكان على طاولة المجلس .

بناء على دعوة من الرئيس شغل السيد سنكلير (غيانا) ، رئيس مجلس الأمم المتحدة لناميبيا بالوكالة وسائر أعضاء الوفد مكانا على طاولة المجلس .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : وفقا للمقررات التي اتخذت في الجلسات السابقة المعقودة للنظر في هذا البند ، أدعو السيد نوجوما الى شغل مقعد على طاولة المجلس .

بناء على دعوة من المجلس شغل السيد نوجوما مقعدا على طاولة المجلس .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : وفقا للمقررات المتخذة في الجلسات السابقة المعقودة للنظر في هذا البند ، أدعو ممثلي اثيوبيا ، وافغانستان ، واندونيسيا ، وأنغولا ، وأوغندا ، وباكستان ، والبرازيل ، وبلغاريا ، وبنغلاديش، وبنما ، وبوتان ، وبوتسوانا ، وبولندا ، وتركيا ، وجامايكا ، والجزائر ، والجماهيرية العربية الليبية، وجمهورية ألمانيا الاتحادية ، وجمهورية تنزانيا المتحدة ، والجمهورية الديمقراطية الألمانية ، والجمهورية العربية السورية ، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، وجنوب افريقيا ، وزامبيا ، وسري لانكا ، والسودان ، وسيشيل ، وغانا ، وغيانا ، وفييت نام ، وقبرص ، والكاميرون ، وكندا ، وكوبا ، والكويت ، وكينيا ، وماليزيا ، والمغرب ، والمكسيك ، ومنغوليا ، وموزامبيق ، ونيجيريا ، ونيكاراغوا ، واليمن الديمقراطية ، ويوغوسلافيا الى شغل المقاعد المخصصة في جانب قاعة المجلس .

بناء على دعوة من الرئيس ، شغل السيد دينكا (اثيوبيا) ، والسيد ظريف (أفغانستان) ، والسيد كوسوماتمادجا (اندونيسيا) ، والسيد فان دونن (أنغولا) ، والسيد اوتونو (أوغندا) ، والسيد شاه نواز (باكستان) ، والسيد ماسيبل (البرازيل) ، والسيد تسفتكوف (بلغاريا) ، والسيد شودري (بنغلاديش) ، والسيد كابريرا (بنما) ، والسيد تشرينغ (بوتان) ، والسيد لغوايلا (بوتسوانا) ، والسيد نوفاك (بولندا) ، والسيد تركمن (تركيا) ، والسيد بارنيت (جامايكا) ، والسيد بسايح (الجزائر) ، والسيد الزروق (الجماهيرية العربية الليبية) ، والسيد لاوتنشلاغر (جمهورية ألمانيا الاتحادية) ، والسيد مكابا (جمهورية تنزانيا المتحدة) ، والسيد أوت (الجمهورية الديمقراطية الألمانية) ، والسيد الأتاسي

(الجمهورية العربية السورية) ، والسيد فونغسي (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية) ، والسيد فون شريندنغ (جنوب افريقيا) ، والسيد غوما (زامبيا) ، والسيد ويجيوردانى (سرى لانكا) ، والسيد بريدو (السودان) ، والسيدة غونشير (سيشيل) ، والسيد السموغ (غانا) ، والسيد كران (غيانا) ، والسيد لي كيم تشانغ (فييت نام) ، والسيد موشوتاس (قبرص) ، والسيد اتكي ميوموا (الكاميرون) ، والسيد لويس (كندا) ، والسيد مالميركا (كوبا) ، والسيد أبو الحسن (الكويت) ، والسيد كيبلو (كينيا) ، والسيد زين (ماليزيا) ، والسيد العلوى (المغرب) ، والسيد مونيوزليدو (المكسيك) ، والسيد نيامدو (منغوليا) ، والسيد دافان (موزامبيق) ، والسيد فمبارى (نيجيريا) ، والسيد ديسكوتو بروكمان (نيكاراغوا) ، والسيد الأشطل (اليمن الديمقراطية) ، والسيد غولوب (يوغوسلافيا) المقاعد المخصصة لهم في جانب قاعة المجلس .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أحيط المجلس علما بأنني تلقيت رسائل من ممثلي الامارات العربية المتحدة ، وتشيكوسلوفاكيا ، وزمبابوى ، وهايتي ، واليابان يطلبون فيها دعوتهم الى الاشتراك في مناقشة البند المدرج على جدول أعمال المجلس . وجريا على الممارسة المتبعة أزمع ، بموافقة المجلس ، دعوة هؤلاء الممثلين للاشتراك في المناقشة دون أن يكون لهم حق التصويت ، استنادا الى الأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس .

ولعدم وجود اعتراض ، تقرر ذلك .

بناء على دعوة من الرئيس شغل السيد المصفر (الامارات العربية المتحدة) ، والسيد سيزار (تشيكوسلوفاكيا) ، والسيد مودينجي (زمبابوى) ، والسيد تشارلس (هايتي) ، والسيد كرودا (اليابان) المقاعد المخصصة لهم في جانب قاعة المجلس .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يستأنف مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج على جدول أعماله .

المتكلم الأول ممثل الجماهيرية العربية الليبية . أدعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس والادلاء ببيانه .

السيد الزروق (الجماهيرية العربية الليبية) : السيد الرئيس ، في البداية أود ان اتقدم اليكم باسم وفد الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية بالتهنئة لترؤسكم أعمال مجلس الامن خلال الشهر الجارى . وانني لعلى ثقة من ان حكمتكم وخبرتكم ستقودنا الى أفضل النتائج .

كما لا يفوتني في نفس الوقت ان أعبر ايضا عن تقدير وفد الجماهيرية لسلفكم وزير خارجية تايلند والسفير كاسمسرى على الطريقة الممتازة التي أدار بها أعمال مجلس الامن خلال الشهر الماضي .

يأتي انعقاد مجلس الامن لاستئناف النظر في قضية ناميبيا في وقت تزداد فيه خطورة الوضع في جنوب القارة الافريقية على السلم والامن الدوليين حيث تتواصل مؤمرات ومخططات نظام بريتوريا العنصرى ضد شعب ناميبيا بهدف احباط كفاحه البطولي المشروع بقيادة حركة سوابو ممثله الشرعي والحقيقي ، وكمحاولة يائسة من هذا النظام لاطالة عمر احتلاله غير الشرعي للاقليم ، بما يعد تماديا منه في التحدى لارادة المجتمع الدولي وقرارات المنظمات والهيئات الدولية الداعية الى انهاء هذا الاحتلال ، ولاسيما قرارات الجمعية العامة للامم المتحدة ومنها القرار ٢١٤٥ (د — ٢١) المؤرخ في ٢٧ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٦٦ ، وقرارات مجلس الامن ومنها القرار ٢٦٤ (١٩٦٩) الداعي الى الانسحاب الفورى لقوات بريتوريا من اقليم ناميبيا ، والقرار ٤٣٥ (١٩٧٨) الذى يتضمن خطة الامم المتحدة لاستقلال ناميبيا ، والقرارات ٣٨٥ (١٩٧٦) و ٥٣٢ (١٩٨٣) و ٥٣٩ (١٩٨٣) . هذا في نفس الوقت الذى تتصاعد فيه اعتداءات وتهديدات هذا الكيان العنصرى العسكرية واجراءاته الاقتصادية اللااخلاقية ضد بلدان المواجهة الافريقية ، بقصد الضغط عليها والتأثير في مواقفها المناهضة للتفرقة العنصرية التي تمارسها حكومة جنوب افريقيا . كذلك تشهد قرارات الامم المتحدة والهيئات الدولية الداعية الى مقاطعة حكومة جنوب افريقيا تجاهلا كاملا من بعض الاطراف الدولية ، وصل الى حد مساعدتها ومساندتها اقتصاديا وعسكريا لحكومة جنوب

افريقيا ، والوقوف باستمرار ضد أى اجراء حاول مجلس الامن اتخاذه طبقا للفصـــل السابع من الميثاق لارغامها على الاستجابة لقرارات الامم المتحدة والانسحاب مـــن ناميبيا ، وقد تجسد هذا الموقف المخالف للارادة الدولية من اعضاء الامم المتحـــدة في استعمال بعض البلدان الغربية لحق النقض ضد مشاريع القرارات التي عرضت علـــى مجلس الامن بشأن ناميبيا خلال السنوات الماضية . وقد بلغ الاستخفاف بقـــرارات المنظمات الدولية ذروته بقيام الكيان الصهيوني العنصرى في فلسطين المحتلة والنظـام العنصرى في جنوب افريقيا ، بمساعدة حكومات غربية أخرى ، بارساء دعائم تعـــاون مشترك وثيق شمل كافة المجالات الاقتصادية والعسكرية والفنية ، بما في ذلك التعـاون في مجال الاسلحة النووية ، الامر الذى شجع حكومة جنوب افريقيا على التمادى فـــي تجاهل الارادة الدولية ومكنها من الاستمرار في انتهاج سياسة عدوانية ضد بلـــدان المواجهة الافريقية .

لقد ادركت غالبية شعوب العالم منذ زمن بعيد طبيعة نظام بريتوريا التوسعية العنصرية ، وممارساته اللاانسانية وتحالفاته وارتباطاته بالصهيونية والامبريالية العالمية باعتباره قاعدة استيطانية تستهدف المحافظة على المصالح الاقتصادية والاستراتيجيـــة الاستعمارية في جنوب القارة الافريقية .

ان هذا التحالف الاستعمارى العنصرى هو الذى مكّن نظام بريتوريا مـــن مواصلة تحديه واستهتاره بالارادة الدولية ، وهو السبب الرئيسي الذى حال حـــتى الان دون تمكين شعب ناميبيا من الحصول على حريته وتحقيق استقلاله . اذ وقـــف هذا التحالف في وجه تطلعات قوى التحرر والتقدم في افريقيا والعالم الثالث للتخلـص نهائيا من كافة اشكال السيطرة الاستعمارية والتفرقة العنصرية ، وسعى جاهدا فـــي اتجاه معاكس للارادة الدولية من اجل فرض حلول وتسويات ملفقة تكرس الامر الواقع، كتلك المحاولة التي أقدم عليها نظام بريتوريا مؤخرا باقامته ما سمي " الحكومـة المؤقتـــة " في

ناميبيا ، وما سبقها من مناورات استهدفت اقامة الهياكل الدستورية المزيفة في ناميبيا ، كمجلس الدولة والمؤتمر الوطني وغيرهما من الادوات المزيفة ، وذلك في محاولات يائسة منه للالتفاف حول المطالب الوطنية المشروعة لشعب ناميبيا ، وتجاوز المنظمة سوابـــو باعتبارها الممثل الشرعي الحقيقي للشعب الناميبي . كما ان محاولته ربط انسحـــاب قواته من ناميبيا بانسحاب القوات الكوبية من انغولا ما هي الا حلقة ضمن سلسلـــة مؤامراته ومحاولاته المستمرة الرامية الى عرقلة تنفيذ خطة الامم المتحدة لاستقلال ناميبيا . وهي محاولة أدانها المجتمع الدولي باعتبارها عنصرا دخيلا على القضية وعلى قـــرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) استهدفت صرف انظار الرأى العام العالمي عن جوهـــر القضية وهو الاحتلال غير الشرعي لاقليم ناميبيا من جانب قوات حكومة جنوب افريقيـــا . بالاضافة الى انها كانت محاولة خبيثة قصد من ورائها ايجاد مبرر لاستمرار هـــذا الاحتلال ، في نفس الوقت الذى اعتبرت فيه تدخلا سافرا في الشؤون الداخلية لبلـــد مستقل ، هو انغولا الذى طلب مساعدة القوات الكوبية من اجل صد الاعتـــداءات المتكررة والغزو العسكرى لاراضيه من جانب قوات حكومة جنوب افريقيا بموجب المـادة ٥١ من ميثاق الامم المتحدة .

ان الظـروف التي تمر بها قضية ناميبيا الان ، بعد انقضاء تسعة عشر عامـــا على صدور قرار الجمعية العامة ٢١٤٥ (د ـ ٢١) المتخذ في عام ١٩٦٦ الداعـــي الى انهاء انتداب جنوب افريقيا على ناميبيا ، ومرور ستة عشرة عاما منذ صدور قـــرار مجلس الامن ٢٦٤ (١٩٦٩) الذى طالب بالانسحاب الفورى لقوات حكومة جنوب افريقيا من اقليم ناميبيا وانهاء انتدابها عليها وفي وقت تتصاعد فيه المناورات والمؤامرات وعمليات القهر والاضطهاد والاعتقالات والاغتيالات من جانب حكومة جنوب افريقيا ضد شعب ناميبيا ، تجعلنا نشدد ونؤكد من جديد على ضرورة مضاعفة الجهود الدولية على كافة المستويات سعيا الى تحقيق المطالب المشروعة لشعب ناميبيا بقيادة منظمة سوابو ، ودعم الكفـــاح

التحررى الذى تخوضه ضد حكومة جنوب افريقيا حتى تقوم بسحب قواتها من ناميبيـــا بدون قيد أو شرط ، وبما يضمن الاستقلال الكامل لشعب ناميبيا وسيادته علـــى كامل اراضيه ، بما فيها خليج والفيس وكل الجزر المقابلة للساحل الناميبي .

ان هيبة المنظمة الدولية ومصداقية قراراتها الصادرة عن اجهزتها ، ولاسيما الجمعية العامة ومجلس الامن ، تتعرضان للخطر بسبب الجمود الذى تتسم به قضيـــة ناميبيا منذ صدور قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د—١٥) الخاص بمنح الاستقـــلال للبلدان والشعوب المستعمرة . واننا نعتقد ان على مجلس الامن مسؤولية اعادة الثقـــة في مصداقية الامم المتحدة ، وذلك بتأكيد قدرته كأداة فعالة على تحقيق السلـــم والامن الدوليين من خلال التنفيذ التام والفورى لقرار الجمعية العامة ٣٩/١٥ المعنون " ما للمساعدات السياسية والعسكرية والاقتصادية وغيرها من اشكال المساعدة التي تقدم للنظام العنصرى والاستعمارى في جنوب افريقيا من آثار ضارة بالتمتع بحقوق الانســـان" المؤرخ في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٤ وقرارها ٣٩/٧٢ المعنون " سياسة الفصل العنصرى التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا " والمؤرخ في ١٣ كانون الاول/ديسمـــبر ١٩٨٤ .

اننا نعتقد بأن أقل ما يمكن الوفاء به حيال هذه القضية من جانب كافة الاطراف الدولية هو الالتزام الدقيق بنظام عقوبات شامل وصارم ضد نظام بريتوريا العنصرى وفقـــا للفصل السابع من الميثاق ، وطرده بصورة نهائية وكاملة من الامم المتحدة وكافـــة الهيئات والاجهزة الدولية ، بما من شأنه ارغام هذا النظام على الامتثال لـــلارادة الدولية وتعزيز هيبة المنظمة الدولية .

في الختام ، أود التأكيد من جديد على دعم ومساندة الجماهيرية اللانهائـــي والمتواصل لشعب ناميبيا في كفاحه التحررى بقيادة ممثله الشرعي الحقيقي سوابـــو من أجل تحقيق استقلاله وممارسة سيادته الدائمة على بلاده .

كما أود ايضا التأكيد على تضامن ووقوف الجماهيرية مع بلدان المواجهـــة الافريقية امام الاعتداءات والتهديدات المتكررة من جانب نظام بريتوريا .

ان الجماهيرية تعتبر نفسها احد بلدان المواجهة مع نظام بريتوريا العنصرى . وانطلاقا من هذا الموقف ساهمت الجماهيرية ، وستواصل مساهمتها ، في تعزيز كفاح شعوب جنوب القارة الافريقية بالوسائل والامكانات كافة ايمانا منها بأن قضية الحرية لا تتجزأ ، وبأن النظام العنصرى في جنوب افريقيا هو حليف طبيعي وتوأم للنظام العنصرى الصهيوني في فلسطين المحتلة ، وبأن القضاء على أحدهما سيعجل بالقضاء على الآخر .

والتزاما من بلادى بجميع القرارات والمقررات الصادرة عن الهيئات والاجهزة الدولية فانها قد ساندت الجهود الدولية كافة الرامية الى تطبيق خطة الامم المتحدة لاستقلال ناميبيا ، كما ستواصل تقديم مساندتها للجهود التي يقوم بها الامين العام للامم المتحدة ومجلس الامم المتحدة لناميبيا وذلك تقديرا منها للدور الهام الذى يضطلع به كل منهما من أجل التعجيل بتحقيق الاستقلال لشعب ناميبيا وانهاء السيطرة العنصرية الاستعمارية على مقدراته .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اشكر ممثل الجماهيرية العربية الليبية على الكلمات الرقيقة التي وجهها اليّ .

المتكلم التالي هو ممثل منغوليا ، أدعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس والادلاء ببيانه .

السيد نيامدو (منغوليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سيدى الرئيس ، اسمحوا لي ، بادئ ذى بدء ، ان أعرب لكم عن تهاني وفد بلادى الصادقة على توليكم رئاسة مجلس الامن لشهر حزيران/يونيه . وأود ان اشكركم وان اشكر بقية اعضاء المجلس لاتاحة هذه الفرصة لي للاشتراك في مناقشة البند قيد النظر . وانني اتمنى لكم كل النجاح في اضطلاعكم بواجباتكم الجسيمة بوصفكم رئيسا للمجلس . وأود ايضا ان اشكر سلفيكم ، وزير خارجية تايلند وسفيرها ، على الطريقة المقتدرة التي ادارا بها اعمال المجلس خلال الشهر الماضي .

في ضوء التطورات الاخيرة الحاصلة في ناميبيا ، بما فيها قرار بريتوريا فرض ما يسمى بتسوية داخلية في ناميبيا ، أيدت منغوليا عقد هذه السلسلة من الاجتماعات لمجلس الامن ، وفقا لطلب من المكتب التنسيقي لبلدان عدم الانحياز والمجلس الوزارى لمنظمة الوحدة الافريقية .

وأود ان اشير الى رسالتي الموجهة الى الامين العام ، السيد بيريز دى كويبار ، والمؤرخة في ١٠ حزيران/يونيه ١٩٨٥ ، التي كان لي شرف ان أعلن فيها ، بناء على تعليمات من حكومة بلادى ، موقف منغوليا ، معربا عن استيائها وقلقها العميق ازاء القرارالذى اتخذه نظام جنوب افريقيا باقامة ما يسمى بحكومة مؤقتة في ناميبيا . وان جمهورية منغوليا الشعبية تعتبر هذا القرار محاولة من جانب هذا النظام ترمي الى اعاقة تنفيذ خطة الامم المتحدة لاستقلال ناميبيا ، الواردة في قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) . وان حكومة جمهورية منغوليا الشعبية تدين بل ترفض بقوة أية محاولة من جانب جنوب افريقيا لفرض ما يسمى بتسوية داخلية في ناميبيا ، وتعتبر هذا الاجراء لاغيا وباطلا ، وفقا لقرار مجلس الامن ٤٣٩ (١٩٧٨) .

لقد أعلنت الامم المتحدة مرارا ان احتلال جنوب افريقيا لناميبيا غير مشروع. وتحديا لارادة المجتمع الدولي ، تصر بريتوريا ، بتشجيع ودعم من حلفائها والمتواطئين معها في الغرب ، ولا سيما الولايات المتحدة الامريكية ، على هذا الاحتلال . ان ذلك النظام يعرض شعب ناميبيا للقمع الوحشي والقتل المتعمد وعمليات الاعتقال والحجز الاعتباطية . كما ان الشركات عبر الوطنية الغربية وجنوب افريقيا تواصل دون هوادة نهب واستغلال الموارد الطبيعية للاقليم ، منتهكة انتهاكا صارخا لقرارات ومقررات الامم المتحدة . ومن أجل ان تعزز بريتوريا احتلالها غير المشروع للاقليم وسيطرتها الاستعمارية عليه ، فانها تقوم بطريقة مكثفة باضفاء الطابع العسكرى الواسع النطاق على ناميبيا .

وعلاوة على ذلك ، فان النظام العنصرى يستخدم باستمرار اقليم ناميبيا لارتكاب اعمال عدوانية وتخريبية ضد الدول الافريقية المجاورة المستقلة وذات السيادة ، مما يشكل تهديدا خطيرا للسلم والامن الدوليين . وفي هذا الصدد ، تجدر الاشارة الى آخر الاعمال العسكرية العدوانية التي قامت بها القوات الخاصة التابعة لجيش جنوب افريقيا من اقليم ناميبيا ضد انغولا ، وهي اعمال ادانها بلدى بقوة .

ان منغوليا ترفض رفضا قاطعا أية تكتيكات تعويقية ، وترفض سياسة ربط استقلال ناميبيا بمسائل دخيلة لا صلة لها بالموضوع ، بما في ذلك انسحاب القوات الكوبية من انغولا ، الذى يسعى اليه نظام بريتوريا والولايات المتحدة . وفي الواقع ان أغلبية الدول ادانت فكرة الربط ادانة قاطعة ورفضتها رفضا تاما .

وأود هنا ان اشير الى الوثيقة الختامية التي اعتمدت في الاجتماع الوزارى الطارئ الذى عقده المكتب التنسيقي لبلدان عدم الانحياز في نيودلهي هذا العام ، والتي اشير فيها الى ان المكتب :

" يعتبر هذا الربط مناقضا لخطة الامم المتحدة وتدخلا سافرا في الشؤون الداخلية لانغولا ويهدف الى تقويض حقوقها السيادية بوصفها دولة مستقلة " (S/17184 ، الفقرة ٢٥) .

وان أغلبية الدول الاعضاء تعتبر بحق سياسة ما يسمى " الارتباط البناء " مع جنوب افريقيا ، التي تتبعها حكومة الولايات المتحدة الحالية ، محاولة لاعاقة تنفيذ قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) بشأن منح الاستقلال الحقيقي لناميبيا ، وبناء على ذلك فهي تدينها .

ونظرا للتقويض المستمر من جانب النظام العنصرى في جنوب افريقيا لجهود الأمم المتحدة الرامية الى تحقيق استقلال ناميبيا ولتحديه الصارخ لارادة المجتمع الدولي باصراره على احتلاله غير المشروع للاقليم ، فان جمهورية منغوليا الشعبية تؤيد تأييدا تاما النداء الموجه من المكتب التنسيقي لبلدان عدم الانحياز ومن منظمة الوحدة الافريقية بفرض جزاءات الزامية شاملة على النظام العنصرى في جنوب افريقيا على النحو المنصوص عليه في الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة .

وترى منغوليا ان الأمم المتحدة تضطلع بالمسؤولية الرئيسية عن ناميبيا وفقا لقرار الجمعية العامة ٢١٤٥ (د — ٢١) ، المتخذ عام ١٩٦٦ ، ولهذا يتعين على الأمم المتحدة أن تكفل التحقيق السريع للاستقلال الحقيقي لشعب ناميبيا . ومن السليم جدا للأمم المتحدة ، في هذه السنة التي يحتفل فيها بالذكرى السنوى الخامسة والعشرين لاعتماد الجمعية العامة الاعلان التاريخي بمنح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، وبالذكرى السنوية الأربعين لانشاء الأمم المتحدة ، أن تتخذ تدابير محددة لمنح الاستقلال لناميبيا . وينبغي أيضا أن نأخذ في اعتبارنا ان هذه السنة هي السنة الأربعون التي تبذل فيها الأمم المتحدة جهودها لتحقيق الاستقلال للاقليم.

اننا نثني على الجهود القيمة التي يبذلها مجلس الأمم المتحدة لناميبيا ، وهو السلطة الشرعية لادارة الاقليم الى حين نيله الاستقلال ، والتي تستهدف حماية وتعزيز مصالح الشعب الناميبي ، وعلى رأسها حقه في تقرير المصير والاستقلال .

ان جمهورية منغوليا الشعبية ترحب ترحيبا تاما بالاعلان الذى اعتمده مجلس الأمم المتحدة لناميبيا منذ بضعة أيام في اجتماعاته العامة الاستثنائية المعقودة في فيينا .

وبالمثل ، تعرب منغوليا عن كامل تأييدها للمقررات الخاصة بناميبيا والمتخذة في الاجتماعات الوزارية الاستثنائية التي عقدها المكتب التنسيقي التابع لبلدان عدم الانحياز في نيودلهي في الفترة الواقعة من ١٩ الى ٢١ نيسان/ابريل من هذا العام .

وجمهورية منغوليا الشعبية تؤكد من جديد حق شعب ناميبيا غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال والسيادة والسلامة الاقليمية داخل أرضيه ، بما في ذلك خليج والفيس والجزر المجاورة لشاطئ ناميبيا . وترى أن للشعب الناميبي حقا مشروعا في الكفاح في سبيل الحرية بكل الوسائل ، بما فيها الكفاح المسلح .

وتعرب منغوليا مجددا عن كامل تضامنها مع الكفاح العادل للشعب الناميبي وعن تأييدها لهذا الكفاح ، بقيادة المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ، الممثل الحقيقي الوحيد لشعب ناميبيا ، ضد اليسيطرة الاستعمارية وفي سبيل الاستقلال الوطني .

وفيما يتصل بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين لاقامة سوابو ، نود أن نعرب لشعب ناميبيا ، ولأعضاء تلك المنظمة ، ولقائدها ، الرفيق سام نوجوما ، عن خالص تهانينا وأطيب تمنياتنا لهم في كفاحهم البطولي .

وختاما ، يود وفد بلادى أن يحث مجلس الأمن على الاستجابة الى ضرورة تحقيق استقلال ناميبيا .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل منغوليا على الكلمات الرقية التي وجهها الي .

المتكلم التالي هو ممثل المكسيك . أدعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس والادلاء ببيانه .

السيد مونوز ليدو (المكسيك) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : سيدى الرئيس ، يسعد وفد بلادى سعادة خاصة أن يراكم تترأسون أعمال مجلس الأمن . فالمكسيك تقدر تقديرا كبيرا اسهام ترينيداد وتوباغو في السعي الى السلم والاستقلال الحقيقي للشعوب على الصعيد الاقليمي وعلى الصعيد العالمي على حد سواء . واننا لعلى ثقة من أن هذه الهيئة بقيادتكم ستتخذ اجراءات ملموسة تتناسب مع حجم التحدى الذى وضعته أمامها جنوب افريقيا .

وأود كذلك أن اثني على العمل الممتاز الذى قام به سلفكم ، الممثل الدائم لتايلند ، السفير كاسمسرى ، الذى اتخذت ابان فترة رئاسته مقررات ذات أهمية خاصة بالنسبة للبلدان النامية .

يتعين على المجلس أن يجتمع مرة أخرى بسبب الحالة الحرجة القائمة في الجنوب الافريقي . وهذه السلسلة من الاجتماعات مع ذلك لها ملامح خاصة لأنها تنطوى على عمليتين متعارضتين كل منهما بعيدة عن الأخرى : ففي ناحية ، هناك عدد متزايد

من القرارات السياسية من جانب بريتوريا توضح رفضها لاحكام الأمم المتحدة ؛ ومن الناحية الأخرى ، لدينا السخط المتزايد للرأى العام العالمي وتأثيره الواضح على الحكومات ، بما في ذلك الحكومات التي حمت حتى الان جنوب افريقيا أو حرضتها .

يتعين على هذه الهيئة أن تصل الى قرار . فليس هذا هو وقت الممارسة الخطابية البحته ، ولا الايماءات التعويضية التي لا تخفي العجز الحقيقي لهذه المنظمة . كما انه ليس الوقت الصحيح لنندب الماضي الذى نعرفه جميعا . لقد حان الوقت لنظهر ، عن طريق تطبيق الفصل السابع من الميثاق ، عزم الدول الاعضاء على ممارسة الضغط الفعلي على نظام جنوب افريقيا وعلى ارغامه على الامتثال للقانون الدولي .

لا سبيل الى دحض الحقائق . ففي السنوات الأخيرة ، حصلت جنوب افريقيا على علامات متناقضة من المجتمع الدولي : فمن جهة ، اتخذت قرارات حاسمة من الأمم المتحدة بشأن استقلال ناميبيا ووقف نظام الفصل العنصرى ، واقامة هيئات وحملات دعائية وسلسلة لا تنتهي من الادانات والتحذيرات .

ومن جهة أخرى هناك تواطؤ استراتيجي واقتصادي وعسكري ، وان البحث عما يسمى بالحلول التفاوضية لم يؤد الا الى أعذار جديدة والى المزيد من التأخير وتعزيز القوة الحقيقية لجنوب افريقيا وتعزيز روابطها الاقليمية وزيادة نفوذها في الغرب .

واننا في الأمم المتحدة تعرضنا غالبا الى حملات تستهدف النيل من المنظمة ، وتتهمنا هذه الحملات بالعجز السياسي ؛ واننا أيضا غير قادرين على الرد على ذلك لأن الشلل القائم داخل المنظمة نابع من نظام التحالفات بين نفس البلدان التي تحكم علينا بمنتهى الشدة .

ومن الواضح ان تناقضاتنا الداخلية تشجع تعنت بريتوريا ولا توقفه . ومن الجوهري وضع حد لهذا الكلام الخادع ، وان تضطلع كل دولة عضو بمسؤولياتها الوطنية والعالمية . ولا يمكننا أن نعزل نظام جنوب افريقيا ونحقق الاستقلال الحقيقي لناميبيا ونقضي على الفصل العنصري الا بهذه الطريقة .

بتاريخ ٢٧ نيسان/ابريل ١٩٨١ اقترح بعض الدول الأعضاء في مجلس الأمن مجموعة من مشاريع القرارات بشأن مسألة ناميبيا اشتملت على فرض جزاءات اقتصادية وسياسة على جنوب افريقيا وفرض حظر على تصدير الأسلحة والزيت اليها . وقد أشار وفدي لدى تقديمه مشروع القرار ذاك الى أن مؤتمر جنيف قد وضع بوضوح الحد الذي سيفتقر عنده أي عرض أو تنازل جديد للدولة القائمة بالاحتلال - كما اتضح حقا - الى الفعالية وسيصبح عندئذ محل سخرية من جانب المجتمع الدولي .

وقد أكدنا انه من الضروري ان نبين عن طريق اتخاذ قرارات قوية أن صبر دول خط المواجهة ليس دليلا على ضعفها وان المهام المنوطة بالدول الغربية لا تنطوي على أي نوع من التواطؤ .

وبعد ثلاثة أيام ، في الاجتماع الذي ترك جرحا عميقا في ضمير العالم ، استخدم حق النقض ضد مشاريع القرارات تلك . وفي نهاية تلك الجلسة ذكر امين العلاقات الخارجية في المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ما يلي :

" ومرة أخرى قوضت عجرفة قوة الاقلية أعمال الغالبيـــة " . (S/PV.2277 ص ٤٨ - ٥٠)

وأضاف قائلا :

" عندما تتحرر ناميبيا سوف نفرق بين الذين وقفوا معنا خلال أيام الكفـاح المرير ومن اشتركوا اشتراكا نشطا في استنزاف مواردنا المعدنية وفي تسليح ودعـم عدونا والاستهانة بقضيتنا المقدسة " . (المرجع نفسه ، ص ٥٢)

فلو اتبع مسار العمل الذى اقترحناه في ذلك الوقت ولو وضعت ضغوط على جنـوب افريقيا ولو كانت تبذل جهود دورية لازالة الغموض وحل التناقضات لخفت تدريجيا حدة مقاومة تطبيق الجزاءات ولأمكن في نهاية المطاف اتخاذ هذه التدابير .

ان حزم الغالبية الدولية والتزامها القاطع بالمبادئ من شأنهما تحديد الأبعـاد السياسية للمسألة وقد يمكنان من تغيير مجرى الأحداث في الجنوب الافريقي . وعلاوة علـى ذلك يمكن الابقاء على فعالية هذه الهيئة في حالة ناميبيا وفيما يتعلق بغيرها من الحـالات ذات الخطورة المفرطة التي كان لعجز مجلس الأمن حيالها آثار مأساوية .

ولا يزال هناك وقت للعمل والحفاظ على الدور الرئيسي لهذه الهيئة . وان الاحداث الأخيرة التي وقعت في ناميبيا وردود الفعل التي أحدثها تعنت جنوب افريقيا لدى جميـع القطاعات الديمقراطية والتقدمية في العالم أجمع تيسر التوصل الى اجماع دولي ومن شأنهـا ، اذا أردنا ذلك ان تمكن من التفاوض واعتماد مشروع قرار يطالب بفرض جزاءات .

ان اتخاذ مثل هذا القرار من شأنه أن يشكل أنجع وسيلة لتأييد القرارات التشريعية والاجراءات السياسية التي تتخذ في العديد من البلدان لعزل جنوب افريقيا . وعلى الرغـم من تردد هذه المنظمة ان مجلس الأمن اذا تصرف بهذه الطريقة فانه يضيف قوة دفع حاسمـة الى عملية اعتماد الجزاءات الجارى بحثها حاليا في العديد من البلدان وهي عملية جديـرة بتأييدنا التام .

ان الاجتماعات التي عقدها مجلس الأمم المتحدة لناميبيا والمعلومات ذات الصلة التي نتلقاها يوميا توضح لنا أن هناك اتجاها في الرأى العام الدولي يؤيد فرض الجزاءات الفورية

على جنوب افريقيا . وان تجاهل ذلك النداء العالمي وعدم الاستجابة اليه استجابة فورية سينمان عن عدم المسؤولية وأقل ما يقال عنهما انهما يقدمان هذا المجلس على هامش التاريخ .

ونعتقد انه من المستبعد في هذا المنعطف ان يكون هناك سبب وجيه لدى أية دولة عضو في أن تعارض تطبيق أحكام الفصل السابع من الميثاق . ولا يمكننا ان نتصور ان تقوم أية حكومة باثارة الشكوك حول احترامها بغرض العزلة على نفسها وبرفضها العمل وفقا للقانون في حالة يتم فيها بصورة صارخة انتهاك الحريات الأساسية للانسان والمبادئ الأساسية للاخلاقية الدولية . ولهذا فان الجمعية العامة في قرارها د إ - ٢/٨ المؤرخ في ١٤ أيلول/ سبتمبر ١٩٨١ حثت مجلس الأمن بقوة على الرد ردا ايجابيا على طلب المجتمع الدولي الكاسح بأن يقوم فورا بفرض جزاءات الزامية شاملة على جنوب افريقيا .

وفي الاجتماع الوزاري الطارئ الذي عقده المكتب التنسيقي التابع لبلدان حركة عدم الانحياز بشأن مسألة ناميبيا في نيودلي في الفترة الواقعة من ١٩ الى ٢١ نيسان/ ابريل من هذا العام أكد أعضاء حركة عدم الانحياز انه اذا استمرت جنوب افريقيا في عنادها فانه ليس أمامها من خيار الا فرض جزاءات الزامية وشاملة عليها بموجب الفصل السابع من الميثاق . وقد تجلى بوضوح فيما بعد ذلك العناد الذي أشار اليه وزراء خارجية حركة عدم الانحياز كما اعترف بذلك أعضاء هذا المجلس .

ان مجلس الامم المتحدة لناميبيا اثناء دورته الاستثنائية السادسة ، برئاسة السفير نويل سنكلير الممثل الدائم لغيانا ، درس دراسة متعمقة الحالة الراهنة واستطلع اصح الطرق والوسائل للاسراع بايجاد حل لهذا الصراع . وفي هذا الخصوص ، فانه ذكر بواجب مجلس الأمن لضمان تنفيذ قراراته ولا سيما القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) . كما اعتبر — وهذه نقطة بالغة الاهمية — ان فرض العقوبات الالزامية هو اكثر السبل فعالية لضمان الامتثال لقرارات ومقررات الامم المتحدة بخصوص تلك المسألة .

ان مجلس ناميبيا في برنامج عمله الذى اعتمده مؤخرا عقد العزم على تشجيع فرض الجزاءات في هذه السلسلة من جلسات مجلس الأمن وحث الاعضاء الدائمين في تلك الهيئة الذين وفروا الحماية لجنوب افريقيا في الماضي على ابداء الارادة السياسية الضرورية لتنفيذ تلك الجزاءات . ان المسؤولية عن تشجيع اعتماد العقوبات تقع في تلك المرة على جميع اعضاء مجلس ناميبيا وذلك بمقتضى قرارهم باعتماد ذلك البرنامج . ويتحمل وفدى تلك المسؤولية بأقصى قدر من الشعور بالواجب والاقتناع .

ان التدابير التي سنتخذها لعزل نظام جنوب افريقيا يجب ان تكون فعالة وان تقترن بوسائل التحقق السليمة . ومن الضرورى ان تقوم جميع الدول بتنفيذ هذه العقوبات ولا سيما الدول التي تربطها بجنوب افريقيا اقوى الروابط الاقتصادية والسياسية . ولا ينبغي ان تكون هناك شروط للتملص من تنفيذها . ان عدم احترام تنفيذ هذه العقوبات من الناحية العملية من شأنه ان يقوض هيبة مجلس الأمن ويشجع الذين امعنوا في مقاومة تطبيق الاحكام الواردة في الفصل السابع .

وأود ان اذكر بأن الحظر المفروض على توريد الأسلحة ضد جنوب افريقيا بمقتضى القرار ٤١٨ (١٩٧٧) ما زال ينتهك ، مع التساهل الضمني لهذا المجلس الذى لم يفعل شيئا من أجل تعزيز الحظر وكفالة تنفيذه .

وفي حزيران/يونيه ١٩٨٠ كرر هذا المجلس مناشدته لجميع الدول تطبيق هذه العقوبات تطبيقا دقيقا وطلب من اللجنة المنشأة بمقتضى القرار ٤٢١ (١٩٧٧) ان تضاعف

جهودها من أجل ضمان التطبيق الكامل للحظر . واستجابة لتلك الولاية أعدت اللجنة تقريرا مفصلا مستنيرا قدم للمجلس في الوثيقة S/14179 في العام نفسه وهو عام ١٩٨٠ . ومنذ ذلك الوقت ما فتئت هذه الهيئة تتجنب المناقشة وترجئ اتخاذ اجراء بشأن ذلك التقرير الذى أعد بناء على طلبها ووافق عليه نفس اعضاء هذا المجلس . وفي تلك الوثيقة حددت مختلف الطرق التي ينتهك بها الحظر وقدمت توصيات بالتدابير الدقيقة لتعزيزه .

وقبل ترك رئاسة تلك اللجنة في ايلول/سبتمبر ١٩٨٢ طلب وفدى من المجلس ان ينظر في ذلك التقرير . وللأسف فانه لم يتم شيئا منذ ذلك الوقت .

ولما كانت ترينيداد وتوباغو تضطلع الآن برئاسة تلك اللجنة المنشأة بمقتضى القرار ٤٢١ (١٩٧٧) فانني اناشد وفدكم بكل احترام ، سيدى الرئيس ، كما اناشد الاعضاء الاخرين في المجلس المضي دون تأخير باعادة النظر في تعزيز حظر توريد الأسلحة الى جنوب افريقيا وباتخاذ التدابير الضرورية في هذا الشأن . ولن تكون اقوالنا متفقة مع افعالنا الا بهذا السبيل .

اننا ندرك الصعوبات العملية التي ينطوى عليها تطبيق العقوبات ضد الدول . ونعلم انه في المدى القصير قد تتأثر مصالح اقتصادية هامة وانه قد تنشأ تبعات سلبية فورية على البلدان المجاورة . ومع ذلك لا ينبغي ان يكون لأى من هذه الاعتبارات اليد العليا على الحاجة الملحة الى ان نعيد الى الميثاق مكانته والى المجلس هيبته والى الامم المتحدة اعتبارها .

ان لمراعاة المبادئ ثمنا وافقت جميع الدول على دفعه عند الاقتضاء من اجل تأمين السلم والأمن الدوليين ، ان استقلال الدول وكرامتها يتطلب الفوز بهما ثمنا باهظا على استعداد لان تتحمله جميع البلدان الحرة .

سيطرح امام هذا المجلس مشروع قرار اثق بأنه سيعتمد بالاجماع . وبغض النظر عن النتيجة النهائية لهذه المناقشة فان عزل جنوب افريقيا لا ينبغي ان يكون محلا لمزيد من التسويفات التي قد تؤدى الى تنازلات لا لزوم لها . ان اكثر السبل تشريفا للاحتفال بالذكرى السنوية الاربعين لانشاء الامم المتحدة يتمثل في ان تبذل جميع الدول الاعضاء كل ما في

وسعها من اجل الاستقلال السريع لناميبيا والقضاء على العنصرية والاستغلال الاستعماري اللذين يتعارضان تعارضا اساسيا مع جوهر الامم المتحدة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اشكر ممثل المكسيك على الكلمات الرقيقة التي وجهها اليّ والى بلدي .

السيد سورزانو (الولايات المتحدة الامريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يسعد بلدي ويسعدني شخصيا ان ارحب بكم ، سيدي ، ممثل دولة ديمقراطية نموذجية في مجلس الأمن . ان ترينيداد وتوباغو مثل رائع على الكيفية التي يمكن بها للمؤسسات الديمقراطية القوية والمبادئ ان تدعم احترام حقوق الانسان والتطور الاقتصادي في الوقت نفسه . ومن المناسب ايضا ان ترينيداد وتوباغو قد شرفت منصب رئاسة مجلس الأمن بارسال مسؤول بارز قدير لادارة المجلس لدى اضطلاعه بهذه المناقشات الهامة . كما نحيط علما بانكم ستجلسون لمداولاتنا ثروة من الخبرة في الشؤون الاقتصادية والسياسية ، وهي الخبرة التي ميزت سيرتكم اللامعة .

ونود ايضا ان نشيد مرة اخرى بصاحب السعادة وزير خارجية تايلند مارشال الجو الاعلى سيدهي سافيتسيلا وبالسفير كاسمسرى سفير تايلند للأسلوب الممتاز الذي ادارا به اعمال المجلس اثناء شهر ايار/مايو .

اننا نرحب بهذه الفرصة التي اتيحت لمجلس الامن ليجتمع مرة اخرى لاستعراض التطورات في ناميبيا . ويمكن ان نوافق جميعا على ان مجلس الامن يتحمل مسؤولية فريدة عن هذا الاقليم المضطرب وعن نقل هذا الاقليم بسرعة الى استقلال مقبول دوليا . وهذه المسؤولية نأخذها في الولايات المتحدة مأخذ الجد . وهي كذلك أمل سعينا من اجله طوال سنوات كثيرة ليؤتي ثماره .

ان ناميبيا موضوع يستقطب توافق آراء دوليا واسع النطاق . واهم نقطة من بين النقاط التي تحظى بالاتفاق الحاجة الى الوصول بالاقليم الى الاستقلال بموجب قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) . والولايات المتحدة لا تزال ملتزمة بهذا الهدف . وسنواصل بنشاط الاشتراك في المفاوضات الرامية الى خلق الظروف الكفيلة بسير تنفيذ خطة الامم المتحدة . ومما يشجعنا ايضا التأكيدات بتأييد القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) التي استمعنا اليها من الاخرين خلال الايام الماضية ، وبصفة خاصة تأكيدات الاطراف والبلدان المعنية ذات الصلة الوثيقة بالقضية : دول خط المواجهة ، وجنوب افريقيا ، وسوابو ، واعضاء مجموعة الاتصال ، وغيرها . ان ناميبيا قضية يتعين ان يكون المجلس ، اذ يتصرف بالنيابة عن المجتمع الدولي ، قادرا على ارسال رسالة قوية وموحدة بشأنها . ان اهدافنا واتجاهاتنا واضحة ؛ يجب ألا نسمح للقضايا الدخيلة بأن تفرق بيننا .

واذ نجتمع في هذا الاسبوع بشأن ناميبيا نجد أنفسنا في منعطف جد خطير . فهذه أول مرة يجتمع فيها المجلس في دورة رسمية لمناقشة مسألة ناميبيا منذ ١٩ شهرا . وقد رأينا في تلك الشهور تقدما ملموسا صوب التسوية الناميبية . وشهدنا تطورات بيد وانها تثير الشكوك حول التزامات البعض بالمضي قدما في تنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) .

وقد استحث احد هذه التطورات الدعوة الى اجتماع مجلس الامن الحالي ، وهو ، على وجه التحديد ، اعلان جنوب افريقيا عن نيتها انشاء " حكومة مؤقتة " في ناميبيا . وقد بينت الولايات المتحدة رأيها في " الحكومة المؤقتة " بمنتهى الوضوح . وبياننا عن هذا الجهاز ، المنشور في وثيقة مجلس الامن S/17119 ، يذكر :

" ان موقفنا وموقف فريق الاتصال كان منذ أمد طويل هو أن أي نقل للسلطة حاليا أو مستقبلا الى هيئات أقامتها جنوب افريقيا في ناميبيا يعتبر لاغيا وباطلا .

فهذه المؤسسات لن يكون لها اى وضع كما قال وزير الخارجية شولتز في ١٦ نيسان/ابريل . اننا لم نعترف بها من قبل ولن نعترف بها الان . ان جهودنا للتفاوض ستستمر مع الحكومات المعنية . ولهذا فاننا نعتبر الاعلان المتعلق بالترتيبات الادارية الداخلية في ناميبيا وكأن لا أثر له على هذه المفاوضات أو على الاتفاقات التي تم التوصل اليها فيها " . (S/17119 ، المرفق ، ص ٢)

وقد سرّنا أن ننضم الى البيان الصادر عن مجلس الامن في ٣ أيار/مايو والمتسق مع هذا الموقف . ومن الواضح ان اية تسوية داخلية لن تنجح ما دام المجتمع الدولي وهذا المجلس يقفان جنبا الى جنب ويعارضانها . ومن المهم في هذا الصدد ان نتكلم سوية بصوت واحد . وينبغي لنا أن نؤكد انه ما من تسوية تتم خارج اطار قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) تعتبر مقبولة . وعلينا ان نكون على استعداد لرفض اية محاولة من جانب أى طرف لفرض تسوية كهذه .

ولئن لم تقدم " الحكومة المؤقتة " بوصفها سلطة مستقلة تمثل تسوية داخلية خارج القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) ، فهذا لا يكفي . والمجتمع الدولي على حق تام في رفضه انشاء هيئات لا أساس لها ولا تخدم أى غرض مفيد اذا كان المراد تنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) في وقت مبكر .

وفي رأينا ، ان لجميع الناميبيين الحق في ان يسمع صوتهم ، وفي الاعراب عن آرائهم بحرية وفي تشكيل الاحزاب السياسية . ولهم الحق ايضا في الترشيح ، حسبما نص عليه القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) ، للانتخابات ليمثلوا أبناء شعبهم . الا انه ، وبنفس المكيال ، لا يمكن السماح لأحد بأن يستحوذ على السلطة ، أو يدعي لنفسه زعامة الشعب الناميبي أو حكومة ناميبيا . وبالأحرى ، ان شعب ناميبيا هو الذى يجب ان يختار قادته في انتخابات حرة وعادلة تحت اشراف الامم المتحدة ومراقبتها . وهذا لا يزال هدفنا .

ونظرا لعدم تحقق استقلال ناميبيا بقيت ويلات الحرب تصيب المنطقة . وان الهدف الرئيسي لحكومتي في الجنوب الافريقي هو تخفيض مستوى العنف ، وخصوصا العنف عبر الحدود في المنطقة .

وهدفنا ذاك بتقليل العنف والتوتر وانهاء العمليات عبر الحدود هو الذى دفعنا قبل اكثر من سنة الى المفاوضات التي تمخضت عن اتفاق لوساكا . وقد استهدف ذلك الاتفاق اعطاء زخم جديد للمفاوضات لوقف العنف بين القوات الانغولية وقوات جنوب افريقيا ، ولانهاء وجود القوات الاجنبية في الجنوب الافريقي . وقد تحققت تلك الاهداف بصورة أساسية ، وأعقبت العنف الذى سبق الاتفاق ١٢ شهرا من السلم والتعاون العملي بين أنغولا وجنوب افريقيا . والتعاون مستمر بين القوات العسكرية لجنوب افريقيا وأنغولا على طول الحدود الناميبية ، وقد بعث فينا الارتياح أيضا اعلان جنوب افريقيا سحب قواتها من السدود في رواكانا وكالويك .

مع ذلك شوش على الانجازات الحادث الاخير في كابيندا الذى أدانته حكومتي . ان احترام السيادة الوطنية لجميع الدول وحرمة حدودها الدولية مبدأ حاسم في العلاقات الدولية . ان الولايات المتحدة لن تصفح عن انتهاكات هذا المبدأ أيا كان الهدف الموجهة ضده وأيا كان السبب الذى يساق لتبريرها . وفي هذا الصدد نشجب انتهاكات جنوب افريقيا لسلامة أنغولا الاقليمية . ان اعمال العنف عبر الحدود ، سواء كانت اعتداءات عسكرية أو اعمال تخريب أو ارهاب موجهة ضد السكان الابرياء لن تؤدى الا الى تقويض الثقة الضرورية لتسوية المنازعات . وفي هذه الحالة بالذات لن تؤدى الا الى الانتقاص من احتمالات الاستقلال المبكر لناميبيا .

ان التقدم البناء صوب حل المنازعات يشكل الطريق الوحيد لاحراز التقدم صوب السلم في المنطقة . لا يمكن ان تكون هناك حلول عسكرية . وفي رأينا ، تؤكد احداث الاسابيع الاخيرة - بما في ذلك حادث كابيندا - اهمية التوصل الى تسوية مبكرة وشاملة تتصدى للأسباب الجذرية للعنف القائم في المنطقة .

ولكن التسوية قد تكون في متناول أيدينا اذا توفرت الارادة الكافية لدى الاطراف المعنية . وقبل آخر اجتماع عقده مجلس الامن بشأن ناميبيا قدم الامين العام تقريرا ذكر فيه ان الحاجز الوحيد المتبقي امام تنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) هو اصرار جنوب افريقيا على التوصل الى الاتفاق على انسحاب القوات الكوبية من أنغولا . ومنذ صدور ذلك التقرير رأينا

تحركات كبيرة من اجل حل هذه المسألة الحساسة الاخيرة . وبنهاية الصيف الماضي اتضح اننا تجاوزنا مرحلة الخطابة الجدلية عن قضايا " الربط " - عما اذا كان يجب الربط بين انسحاب القوات الكوبية واستقلال ناميبيا . ان انسحاب القوات الكوبية - من الناحية العملية ، وبتأييد من المعنيين كافة - يناقش في سياق تنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) . وفي تشرين الثاني / نوفمبر طرحت الحكومة الانغولية على الطاولة ، لأول مرة ، اقتراحا مفصلا ومحددا للمفاوضات . وقد أعقب هذه الخطوة الرئيسية اقتراح من جنوب افريقيا . وأظهر الاقتراحان اتفاقا بين جنوب افريقيا وأنغولا على عدد من المبادئ الهامة .

وقد اشتركت حكومتي اثناء الشهور العديدة الماضية في مناقشات مركزة مع الطرفين بغية تضييق الثغرة بين موقفيهما . ولا نزال مقتنعين بأن الثغرة يمكن سدها . وحتى في أعقاب احداث الايام الاخيرة نرى ان الباب مفتوح على مصراعيه امام التسوية وامام تنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) . ان الولايات المتحدة لا تزال ملتزمة بمواصلة السعي الى السلم مادام هناك بريق أمل بالنجاح . وان البديل الوحيد هو الرضوخ امام استمرار الحرب ومعاناة شعوب المنطقة .

ان حكومتي تحيط بالعلم بأن تقرير الامين العام الاخير (S/17242) يؤكد أن موقف جنوب افريقيا فيما يتعلق بقضية انسحاب القوات الكوبية من انغولا لم يتغير . وقد حث الامين العام كل الأطراف على بذل جهد جديد متسم بالعزيمة للاسراع بالتنفيذ . وستأخذ حكومتي نداء الامين العام هذا مأخذ الجد ، كما فعلنا في الماضي ، وسنواصل جهودنا للجمع بين الاطراف .

وأود أن أشيد بصورة خاصة بدور الامين العام في مثابرته في المهمة المكلف بها بالقرار ٤٣٥ (١٩٧٨) . وقد نالت اعجابنا جهوده التي لا تكلّ لرأب الصدع بين الاطراف المتخاصمة بغية تحقيق استقلال ناميبيا وفقا لهذا القرار . وقد تعاونت حكومتي تعاونا وثيقا مع الامين العام في هذا الجهد ، وأبقته بدورها على علم تام بجهودنا الرامية الى تحقيق نفس الغاية ، حتى تدعّم اجراءات كل منا اجراءات الآخر .

يجب التغلب على المشاكل المتعددة الخاصة بالثقة حتى نتمكن من تحقيق تسوية . يجب على كل طرف ان يتخذ القرارات الصعبة فيما يتعلق بامنه وعلاقاته مع جيرانه ، ومستقبله . هذه القضايا تتضمن مسائل هامة تتعلق بالارادة السياسية . هذه هي القرارات الحقيقية التي ينبغي على الاطراف ان تتخذها اليوم ، ونحن نناقش مسالة ناميبيا في هذه القاعة . ان الردود التي ستقدمها هذه الاطراف ستحدد مستقبل سير الاحداث ليس في ناميبيا وحدها بل وفي المنطقة كلها . ويتعين علينا ، باعتبارنا اعضاء في مجلس الامن ، ان نقدم لهم كل التشجيع الذى يمكنهم من اتخاذ قرارات صحيحة ومن التخلي عن العنف واللجوء الى طريق السلم .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اشكر ممثل الولايات المتحدة على الكلمات الرقيقة التي وجهها اليّ والى بلدى .

المتكلم التالي هو ممثل الكويت ، وادعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس والى الادلاء ببيانه .

السيد ابو الحسن (الكويت) : السيد الرئيس ، يود وفد بلادى ان يعبر لكم في البدء عن تهانيه لتراسكم اجتماعات مجلس الامن لهذا الشهر . ويعرب عن ثقته في ان كفاءتكم المعروفة كوزير لخارجية بلادكم الصديقة ستكون عونا للمجلس في اداء اعماله .

كما نود ان نتوجه بالثناء لسلفكم الصديق السيد بيرا كاسمسرى ، الممثل الدائم لتايلند الذى اثبت مزايا ملحوظة اثناء رئاسته لمجلس الامن في شهر ايار/مايو الماضي .

ولا يسعنا الا ان ننوه بجهود الامين العام في اعداد تقريره القيّم الوارد في الوثيقة S/12742 حول تنفيذ قرارى المجلس ٤٣٥ (١٩٧٨) و ٤٣٩ (١٩٧٨) المتعلقين بمسالة ناميبيا .

ان الكويت ، تعلق اهمية بالغة على مناقشة مجلس الامن الحالية للوضع في ناميبيا . ولكن وبكل اسف فان معالي الشيخ صباح الاحمد الجابر الصباح ، نائب رئيس

الوزراء ووزير خارجية بلادى قد حالت ارتباطاته العاجلة دون مشاركته شخصيا في هذه المداولات ، وقد اوكل الى المسؤولية الهامة في دعم العمل المشترك الذى تولاه على عاتقهم زملاؤه في عدم الانحياز بتفويض خاص من الاجتماع الوزارى الاستثنائي لمكتب تنسيق عدم الانحياز الذى انعقد في نيودلهي في ١٩ نيسان /ابريل الماضي .

ان الدعوة لعقد هذا الاجتماع من جانب حركة عدم الانحياز ياتي ليؤكد اهتمام الحركة الجاد بمسالة ناميبيا ، وسعيها المثابر من اجل السلام والعدل ، ودورها الطليعي في الدفاع عن الشعوب الواقعة تحت الاحتلال .

وان مداولات مجلس الامن هذه ليست من قبيل ابداء الاهتمام فحسب ، بل هي تاكيد للمسؤولية الدولية تجاه الشعب الناميبي . فمسالة ناميبيا تعتبر مسؤولية أساسية من مسؤوليات الامم المتحدة . لذا فان من الواجب ان يتخذ المجتمع الدولي موقفا واضحا وصريحا تجاه المسالة والتطورات المحيطة بها .

ان الوضع في الجنوب الافريقي محفوف بالمخاطر التي تهدد السلم والامن الدوليين . فعلى المستوى السياسي ، نجابه طرفا جعل التعنت والمماطلة حجر الزاوية في سياسته ، وبرهن على دهاء في المناورات التسويفية للتهرب من التسوية السلمية ، ومن مظاهر هذه السياسة عزم النظام العنصرى الاحتفال في ١٧ حزيران /يونيه الجارى باقامة ما يسمى " بالحكومة المؤقتة " في ناميبيا ، ودعوتها برلمانيين من دول غربية للمشاركة في هذا الاحتفال الزائف . وعلى الصعيد الاقتصادى ، نواجه نظاما دأب على استغلال واستنزاف الموارد الطبيعية لناميبيا مدعما من قبل المصالح الاقتصادية الاجنبية . وعلى المستوى العسكرى ، نرى ان ذلك النظام قد لجا الى سياسة الارهاب والقمع في ناميبيا والى العدوان على الدول المجاورة . ومن مظاهر هذه السياسة ما عمدت اليه حكومة جنوب افريقيا من فرض التجنيد الاجبارى على جميع الذكور من الناميبيين ، وقيامها بمناورات عسكرية في ناميبيا ، وتغلغلها حتى داخل الاراضي الانغولية بالرغم من المزاعم التي تدعي بانسحاب قواتها منها ، ومحاولتها القيام بعمليات التخريب وزعزعة استقرار البلاد .

وانه لمن الواضح ان الوضع الذى نشهده الان انما هو لصالح جنوب افريقيا لاسيما وان نظام بريتوريا مستمر في سياسته ، رغم جميع الضغوط الممارسة ضده . ان هذا النظام حصل مرارا على تاكيدات وضمانات مفادها بان المجتمع الدولي لن يفرض عقوبات فعلية عليه . غير ان نظام بريتوريا لا يستمد استتباب امنه عن طريق تلك الضمانات فقط ، وانما انطلاقا من التصريحات المباشرة والصريحة التي تجسدها سياسة احد الاطراف والتي يعود اليها الدور الرئيسي في البحث عن التسوية . وهنا اعني بالطبع السياسة الامريكية في " الارتباط البناء " مع نظام بريتوريا ، وهي السياسة التي اذكت نظام التفرقة العنصرية في الوقت الذى تدعو فيه الحاجة الى ممارسة الضغوط ضدها . كما تساورنا المخاوف من الموقف الامريكي الذى تجسد في ربط استقلال ناميبيا بانسحاب القوات الكوبية من انغولا ، حيث ان اقامة هذا الارتباط انما يتعارض مع مضمون قرار مجلس الامن رقم ٤٣٥ (١٩٧٨) الامر الذى اكده المجلس في قراره ٥٣٩ (١٩٨٤) . ان اتخاذ هذا الموقف لابد وان يساعد جنوب افريقيا على تطبيق تكتيكها الرامي الى عرقلة المباحثات التي تجرى من اجل التوصل الى تسوية . وان جنوب افريقيا انما تستغل هذا الموقف لتستمر في فرض هيمنتها على ناميبيا وعلى المنطقة باسرها . فهي مصممة على فرض تفسيرها الخاص لخطة التسوية ، وعلى اختيار نوع الحكومة التي يجب ان تكون على راس ناميبيا . هذا بالاضافة الى انها لا تنفك عن التدخل في تحديد طبيعة الحلفاء والانظمة السياسية للدول الافريقية المجاورة ، ونحن ندين بشدة هذه السياسة .

اننا نرى ان تلك الدول التي تدعم بسياساتها المعروفة النظام العنصرى في جنوب افريقيا كان حريا بها لا أن تتجاوب مع المطالبة بفرض الضغوط على هذا النظام فحسب ، وانما تؤيد كذلك الجهود الرامية الى ذلك .

ان الكويت التي تؤيد قرار المجلس بحظر استيراد وتصدير الاسلحة من جنوب افريقيا واليها والتي تطالب أيضا باقرار زيادة شمول هذا القرار حتى يشمل قطاعات أخرى على رأسها النفط والاستثمار تطالب كذلك بالبحث عن الوسائل الكفيلة بتنفيذ هذه القرارات ، وهي تعرب عن استعدادها للمساهمة في أية جهود ترمي الى ذلك ، علما بأن الكويت كانت قد قامت خلال مشاركتها في عضوية مجلس الأمن بمحاولة بلورة موضوع حظر تصدير الاسلحة ، كما قامت الكويت قبل عامين بالمساهمة في تحديد الجوانب المتعلقة بالحظر النفطي .

ان التضحيات التي يبذلها شعب ناميبيا نتيجة لسياسات جنوب افريقيا كبيرة بالفعل . وبالرغم من المصاعب الجسيمة التي يواجهها الشعب الناميبي فقد أثبت عن طريق ممثله الشرعي والوحيد ، سوابو ، التزامه المبدئي بالتسوية السلمية . ولقد دأبت الكويت من جانبها على دعم الموقف النبيل لهذه المنظمة ، كما سعت الى توثيق الروابط مع سوابو وتنمية العلاقات معها ، وكان آخر ملامح ذلك تلك الزيارة التي قام بها الرئيس سام نوجوما للكويت في أعقاب اجتماع نيودلهي في شهر نيسان/ابريل الماضي .

اننا نرى انه من الضرورى في هذه المرحلة الحاسمة التي تمر بها مسألة ناميبيا ان يجدد المجلس تأكيده بقوة للمسؤولية الكاملة للأمم المتحدة في عملية حصول ناميبيا على استقلالها . ونظرا لاضطلاع مجلس الأمن بمسؤولية تنفيذ قراراته ، فعليه اتخاذ موقف واضح وصريح تجاه التحدى لمجهوداته في هذا السبيل . وعليه أن يؤكد تصميمه على ضمان التنفيذ التام للقرار ٤٣٥ (١٩٧٨) الذى يعتبر القاعدة الاساسية والوحيدة للتسوية السلمية ، كما عليه رفض أى انحراف عن أحكام ذلك القرار وأى محاولة ترمي الى تقويض التسوية السلمية . ان مجلس الأمن مدعو الى اتخاذ الاجراءات الفعّالة في هذا السبيل . ونأمل أن تتمخض هذه المداولات عن نتيجة تدفع بالجهود السلمية الى الأمام. وآخر دعوانا ان الحمد لله رب العالمين .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل الكويت على الكلمات الرقيقة التي وجهها الي .

المتكلم التالي هو وزير خارجية بنما ، السيد كابريرا . أرحب به وأدعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس والادلاء ببيانه .

السيد كابريرا (بنما) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : يسعدني ، سيدى الرئيس ، أن أهنئكم على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر حزيران/يونيه . لقد استطعتم خلال الايام القليلة التي ترأستم فيها هذا الجهاز الهام من أجهزة الأمم المتحدة أن تزيدوا من شأن ما تتمتعون به من مكانة في المجتمع الدولي . ومما يزيدنا سعادة انكم تمثلون ترينيداد وتوباغو وهو بلد بارز من بلدان منطقتنا ، ترتبط به بنما بروابط جغرافية واثنية وتاريخية وثقافية متينة .

وأود أن أهنئ السفير كاسمسرى ، ممثل تايلند ، على الطريقة الماهرة والبارزة التي أدار بها أعمال المجلس في الشهر الماضي .

ان مسألة ناميبيا تحتل مكانا خاصا بين الاهتمامات الرئيسية للسياسات الخارجية التي تتبعها بنما . والسبب في ذلك هو ان مسألة ناميبيا تنطوى على مبادئ أساسية ما برح المجتمع الدولي يعمل على وضعها من خلال جهوده التي لا تكل من أجل اقامة عالم يسوده السلم والحرية والعدالة الاجتماعية .

ولهذا السبب نؤيد دون تحفظ قرار المكتب التنسيقي لبلدان عدم الانحياز بالدعوة الى عقد هذه الدورة العاجلة لمجلس الأمن ؛ ونحن يشرفنا بصفة خاصة أن المكتب خول بنما ، بالاضافة الى ١٧ عضوا من أعضاء الحركة الآخرين ، بالاشتراك في هذه المناقشة . واننا نفعل ذلك لاقتناعنا العميق بخطورة الحالة التي جاءت بنا الى هنا ، ولجزعنا الشديد ازاء تكثيف الاعمال غير المشروعة التي تقوم بها حكومة جنوب افريقيا العنصرية ، التي تواصل ، مبرهنة مرارا على تحديها السافر لارادة المجتمع الدولي الساحقة ، وضع عقبات جديدة في سبيل حصول ناميبيا على استقلالها .

لقد أكدت بنما ، وهي عضو كامل العضوية في حركة بلدان عدم الانحياز ، اعترافها بمبادئ وقواعد القانون الدولي ، ومن ثم فانها ترسي سياستها الدولية

على هذه المبادئ ولاسيما المساواة القانونية بين الدول ، بغض النظر عن حجمهـــا أو قوتها ، وحق الشعوب في تقرير المصير ، والتسوية السلمية للمنازعات الدولية ، وحظر استخدام القوة أو التهديد باستخدامها في العلاقات الدولية ، واحترام السيـــادة والسلامة الاقليمية والاستقلال السياسي لجميع الدول . ولهذا فاننا ندين الاستعمـــار والاستعمار الجديد والعنصرية وجميع أشكال السيطرة والاخضاع والتمييز التي تقوم علـــى أساس الاختلاف في الجنس أو الجنسية أو العرق أو الطبقة الاجتماعية أو الديـــن أو الايديولوجية الاجتماعية .

ان هذه الدورة التي يعقدها مجلس الأمن للنظر في مسألة ناميبيا والـــتي تتزامن مع الاحتفال بتواريخ هامة على سجل الأمم المتحدة لتصفية الاستعمار ، تتيـــح لنا فرصة للتمعن في الدور الذى تضطلع به الأمم المتحدة في هذا الميدان ، وكذلـــك في احتمالات المستقبل القريب .

لقد مضى ١٩ عاما منذ أن اتخذت الجمعية العامة بأغلبية ساحقة قرارهـــا ٢١٤٥ (د-٢١) الذى أنهى ولاية جنوب افريقيا على اقليم ناميبيا ، ومنذ أن اضطلعت الأمم المتحدة بالمسؤولية المباشرة عن ادارة هذا الاقليم وعن اعداد برنامج يمكن شعبـــه من ممارسة حقه في تقرير المصير .

ويصادف اليوم الذكرى السابعة عشرة لاتخاذ الجمعية العامـــة القـــرار ٢٣٧٢ (د-٢٢) الذى أعطى هذا المجلس مسؤولية اتخاذ تدابير عاجلة ، وفقا لاحكام الميثاق ، لتأمين

" ازالة الوجود الجنوب الافريقي فورا من ناميبيا ولكفالة نيـــل ناميبيا استقلالها وفقا لقرار الجمعية العامة ٢١٤٥ (د-٢١)" (القرار ٢٣٧٢ (د-٢٢) الفقرة ١٣) .

ولاشك لدى بلدى في انه مضى ما يكفي من الوقت ، وفي اننا قد نظرنا في جميع الوسائل الممكنة لانتقال ناميبيا سلميا وبطريقة منظمة الى الاستقلال في اطار اقليم موحـــد ومتكامل . وقد تجاوز المجتمع الدولي كل حدود الصبر المقبولة بشأن هذه المسألة فـــي حين يواصل الشعب الناميبي دفع ثمن غال من الدماء والتضحيات ، لسبب وحيد هو انـــه يطمح في العيش بسلم وحرية في ناميبيا مستقلة وديمقراطية .

وعلى الرغم من الحالة الخطيرة الراهنة ، فان حكومة جنوب افريقيا قررت ان تتخـذ خطوات خطيرة اخرى ، لا تعوق تنفيذ المقررات القاطعة التي اتخذها هذا المجلس فيمـا يتعلق بناميبيا فحسب ، وانما تنتهك ايضا انتهاكا صارخا قرارى مجلس الامـــن ٤٣٥ (١٩٧٨) و ٤٣٩ (١٩٧٨) ، ومقررات الجمعية العامة ذات الصلة ، مما يعرّض السلـم والامن الدوليين لخطر شديد .

ان قرار نظام جنوب افريقيا باقامة ما يسمى بالحكومة المؤقتة ، متجاهلا تجاهـــلا صارخا لاحكام هذا المجلس بشأن هذه المسألة ، يشكل تحديا اخر للارادة التي اعـــرب عنها مجتمع الامم ، تحديا يتعين على المجلس ان يستجيب له بتصميم كبير .

ان بنما تضم صوتها الى الرفض الاجماعي من جانب المجتمع الدولي لهذه المنـاورة الجديدة التي يقوم بها النظام العنصرى ، وتعرب في هذا السياق عن تأييدها للوثيقـــة الختامية التي اعتمدت في الاجتماع الوزارى الاستثنائي الذى عقده المكتب التنسيقي لبلدان عدم الانحياز بشأن مسألة ناميبيا ، في نيودلهي في الفترة الواقعة من ١٩ الى ٢١ نيسان/ ابريل من هذا العام ، والذى عرض مقرراته ببراعة امام هذا المجلس وزير الشؤون الخارجية للهند ، صاحب السعادة السيد كوشيد عالم خان .

واليوم ، كما حدث في الماضي ، من الصحيح ان نؤكد المسؤولية الخاصة الـــتي تضطلع بها الامم المتحدة فيما يتصل بشعب واقليم ناميبيا ، على النحو الذى سلم به هـذا المجلس في كثير من القرارات . وفي ضوء هذه الحقائق الدامغة ، ان تشدد جنوب افريقيا يجعل من العاجل ، اكثر من اى وقت مضى ، ان تضطلع الامم المتحدة بمسؤوليتها علـى نحو فعال وان تتصرف بعزم وفقا لميثاقها حتى يتسنى لشعب ناميبيا ان ينال استقلالـــه الحقيقي المعترف به دوليا في ناميبيا متحدة ، تتحقق لها السلامة الاقليمية الكاملة بما فـي ذلك قطاع كابريغي وخليج والفيس وجزر بنغوين والجزر الاخرى المواجهة لشاطئ ناميبيا .

ولهذا ، فان جمهورية بنما تمثل امام هذا المجلس لتضم صوتها الى مطالب مجتمع الامم بوضع حد فورى لاحتلال نظام بريتوريا غير الشرعي لناميبيا ، وباتخاذ تدابير عاجلـــة الان والى الابد ، لتنفيذ خطة الامم المتحدة لناميبيا ، دون مزيد من الابطاء والشـروط المسبقة على النحو الوارد في قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) .

وفي هذا الصدد ، يرفض بلدى رفضا قاطعا اى محاولة يقوم بها نظام جنوب افريقيا لفرض تسويات داخلية انفرادية للمسألة الناميبية ، ونؤيد بحزم البيان الذى ادلى به رئيس المجلس في ٣ ايار/مايو ١٩٨٥ ، بالنيابة عن جميع اعضائه ، والذى ينص على ان اعضاء المجلس

" . . . يرفضون اى اجراء من جانب واحد تتخذه جنوب افريقيا ويؤدى الى تسوية داخلية خارج اطار قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) وذلك باعتباره اجراء غير مقبول " (S/17151) .

وان انشاء ما يسمى حكومة مؤقتة في ناميبيا يعتبر " لاغيا وباطلا " .

ان وفد بلادى يؤكد من جديد تضامنه مع المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ، الممثل الحقيقي الوحيد لشعب ناميبيا ، ويسرنا ان نحيي بحرارة رئيسها ، سام نوجوما ، ونعتبر ان قضيته هي قضيتنا .

كما اننا نعرب مجددا عن تضامننا مع دول خط المواجهة التي تتعرض للعدوان المنتظم الذى يشنه نظام بريتوريا ، ونعرب عن تقديرنا لها لما تقدمه من اسهامات قيمة في الكفاح من اجل القضاء التام على الاستعمار في الجنوب الافريقي والقضاء على الفصل العنصرى .

ويؤكد بلدى من جديد دعمه الكامل لمجلس الامم المتحدة لناميبيا بوصفه السلطة الشرعية لادارة الاقليم الى حين نيله الاستقلال . وفي نفس الوقت ، فاننا نعرب عن تقديرنا للعمل المتفاني الذى يقوم به المجلس لتعزيز الاستقلال العاجل لناميبيا ، وعن تأييدنا له .

والامين العام للامم المتحدة ، السيد خافيير بيريز دى كويبار يستحق ايضا اسمى آيات ثنائنا للجهود الدؤوبة التي يكرسها لقضية استقلال ناميبيا . ونعتقد ان لاسهامه اهمية كبرى في تحقيق التنفيذ التام للقرار ٤٣٥ (١٩٧٨) ، دون ابطاء او شروط، ودون اى ربط بمسائل لا صلة لها بالمسائل التي حددها هذا المجلس في قراراته تحديدا واضحا .

لقد حان الوقت لننتقل من مرحلة الاقوال الى مرحلة الاعمال . فمن الملح ان تتصرف كل الدول الاعضاء وفقا لقرارات ومقررات مجلس الامن والجمعية العامة فيما يتصل بناميبيا ، وان تتخذ التدابير اللازمة لعزلة نظام جنوب افريقيا العنصرى وتحقيق الاستقلال العاجل لناميبيا . ومع ذلك ، فاننا نود ان نوضح انه لتحقيق هذه المهمة ، للمجلس ان يضطلع بحزم بمسؤوليته الرئيسية عن معالجة الحالات ، مثل تلك المعروضة علينا ، التي تعرض للخطر السلم والامن الاقليميين والدوليين .

وفي هذه السنة ، اذ نحتفل بالذكرى السنوية الاربعين لانشاء الامم المتحدة والذكرى السنوية الخامسة والعشرين لاتخاذ الجمعية العامة قرارها ١٥١٤ (د - ١٥) ، وهو الميثاق الاكبر لانهاء الاستعمار ، فانه يتعين على اعضاء المجلس ، ولا سيما الاعضاء الدائمين ، ان يضطلعوا بمسؤوليتهم وان يرقوا الى مستوى الثقة التي وضعها المجتمع الدولي فيهم ممثلا في الدول الاعضاء .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اشكر نائب وزير خارجية بنما على الكلمات الرقيقة التي وجهها الي .

المتكلم التالي هو ممثل بولندا . ادعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس والادلاء ببيانه .

السيد نوفاك (بولندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اود ان اهنئكم سيدى ، بوصفكم ممثلا لترينيداد وتوباغو ، على ترؤسكم مجلس الامن لشهر حزيران/يونيه وان اعرب عن تقديرنا لسلفكم سفير تايلند ، للاسلوب القدير الذى ادار به اعمال المجلس لشهر ايار/مايو .

ان بولندا ، بوصفها من مؤسسي الامم المتحدة وعضوا في مجلس ناميبيا ، السلطة الشرعية لادارة الاقليم ، الى حين نيله الاستقلال ، تشعر بقلق عميق ازاء ناميبيا ، وكذلك ازاء الحالة السائدة في كل أنحاء المنطقة . ولهذا ، فقد رحبت بولندا بعقد هذه الاجتماعات العاجلة لمجلس الامن .

ان مستوى التمثيل الرفيع لبعض اعضاء المجلس وللدول التي طلبت السماح لهـا بالاعراب عن وجهات نظرها ، يؤكد خطورة الحالة . وتنبثق هذه الخطورة من التوتـرات والشعور بانعدام الامن الناتجة عن السياسات التي تنتهجها جنوب افريقيا وعدوانهـا المسلح على الدول المجاورة لها ، واحتلالها غير الشرعي لناميبيا ، وتحديها للامـم المتحدة ، بل للمجتمع الدولي بأسره .

ان البيانات التي ادلى بها وزراء خارجية بلدان عدم الانحياز ، وكذلك بيـان السفير نويل سنكلير الرئيس بالانابة لمجلس ناميبيا ، وبيان السيد سام نوجوما ، رئيـس المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ، تمثل جميعها تذكرة قوية بمحنة الشعـب الناميبي .

وتذكرنا هذه الاجتماعات ايضا بأن المسؤولية الخاصة تقع على عاتق مجلس الامـن عن التصرف دون مزيد من الابطاء . ان كامل مجموعة مقررات الامم المتحدة ، بما في ذلك اولا ، قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، تحدد السبل والوسائل الكفيلة بضمان انتقـال ناميبيا من حكم جنوب افريقيا وارتقائها الى مركز الدولة ، بالاقتران باجراء انتخابـات باشراف الامم المتحدة .

وترفض بولندا على هدى مقررات الامم المتحدة ، وباسترشادها بمبادئ سياستها الخارجية " الربط" و " التوازي " وما يسمى بالحل الداخلي ، وتعتبر انها لعبة جديـدة تقوم بها جنوب افريقيا والمتعاونون معها لاطالة امد الاحتلال الاستعماري لناميبيا .

وحكومة بلادي تشاطر تماما سخط مجلس الامم المتحدة لناميبيا وتؤيد دعوة هـذا المجلس الواردة في البلاغ الذي يتعلق بخطة بريتوريا لاقامة ادارة عميلة في ناميبيـا ، والذي اتخذه المجلس في فيينا في ٤ حزيران/يونيه ١٩٨٥ (S/17243) .

وفي هذا الصدد نرى أنه يتعين على مجلس الأمن أن يضطلع اضطلاعا كاملا بمسؤوليته وأن يدين مناورات التأخير هذه وأن يعمل على تنفيذ قراراته دون تعديل أو قيود . واذا استمرت جنوب افريقيا في اظهار عدم استعدادها للتعاون ومضت في تجاهلها الصفق لتلك القرارات المتخذة من جانب الأمم المتحدة ، يتعين على بلدان عدم الانحياز ومنظمة الوحدة الافريقية ومجلس الأمن أن تتخذ على وجه السرعة وبتصميم المزيد من التدابير الملموسة المنصوص عليها بموجب الفصل السابع من الميثاق .

ان تعنت نظام بريتوريا ومناوراته السياسية التي يقوم بها بالاشتراك مع بعض مؤيديه يجب انهاؤها ؛ وينبغي تعزيز قرار مجلس الأمن ٤١٨ (١٩٧٧) الذى يطالب بحظر الأسلحة على جنوب افريقيا ؛ ولا بد من تنفيذ المرسوم رقم ١ لمجلس ناميبيا تنفيذا صارما . وان البيان الذى أدلى به ممثل جنوب افريقيا بتاريخ ١٠ حزيران/يونيه أمام هذا المجلس والذى اتسم بالعجرفة والصفاقة لم يقنعنا الا بالحاجة الى اتخاذ تلك الخطوات وبأهميتها القصوى .

ولا نعتقد أنه يمكن تحقيق سلم دائم مالم تتم ازالة آثار الاستعمار ونظام الفصل العنصرى الوحشي وانهاء احتلال ناميبيا .

ولنا وطيد الأمل - كما هو أمل الشعب الناميبي وممثله الشرعي الوحيد سوابو - في أن تسهم جلسات مجلس الأمن هذه في تلك القضية .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل بولندا على كلماته الرقيقة التي وجهها الي .

المتكلم التالي هو ممثل قبرص، وأدعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس والادلاء ببيانه .

السيد موشوتاس (قبرص) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سيدى الرئيس أود في مستهل كلمتي أن أهنئكم على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر حزيران/يونيه . ويسعدنا أن نرى رئاسة هذا المجلس في يدى ممثل بلد تربطنا به أواصر الانتماء الى حركة عدم الانحياز والكمنولث . ان خبرتكم الواسعة ومهارتكم الدبلوماسية المعروفة تطمئننا بأن المجلس تحت

رئاستكم سيتمكن من الوفاء بمسؤولياته الهامة لدى النظر مرة أخرى في الحالة السائدة في ناميبيا ومن انصاف شعبها .

وأود أيضا أن أشيد اشادة خاصة بسلفكم السفير كاسسرى ممثل تايلند للطريقة الممتازة التي أدار بها أعمال المجلس في الشهر الماضي .

لقد انقضى خمسة وعشرون عاما منذ أن أتخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار التاريخي ١٥١٤ (د- ١٥) بشأن منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، ولقد انقضى أربعون عاما منذ اعتماد ميثاق الأمم المتحدة الذى أنشأ منظمة دولية مقصدها الأساسي هو تحرير الأجيال القادمة من ويلات الحرب وصيانة الحريات الأساسية .

ان شعب ناميبيا ما برح يكافح منذ مائة سنة لأعمال حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال الوطني والتخلص من نير الاستعمار البغيض ونظام الفصل العنصرى المهين اللذين يفرضهما عليه نظام بريتوريا .

اذ نجتمع في هذا المجلس الموقر واذ نحن على وشك الاحتفال بذكرى تطورات تاريخية هامة ، وحيث أن البشرية تقف على اعتاب القرن الحادى والعشرين ، فان الالتزام والمسؤولية اللذين تضطلع بهما لمساعدة شعب ناميبيا في تحقيق هدفه النفيس في الحرية والاستقلال الوطنيين هائلان وملحان .

ومن الواضح أن قضية ناميبيا قضية استعمار وعنصرية واحتلال اجنبي واضطهاد اجنبي وكلها أمور يسمح لها بالاستمرار في انتهاك صارخ للحقوق الأساسية للشعب الناميبي وتحديا لصميم سلطة الأمم المتحدة . وتواجه هذه المنظمة مسؤوليات خطيرة لأن ناميبيا هي الاقليم الوحيد الموضوع تحت سلطتها الادارية المباشرة ، الا ان الجمود الناشئ عن الحالة القائمة في ناميبيا يشير بوضوح مسألة مصداقية الأمم المتحدة بسبب عجزها عن تنفيذ قرارات هيئاتها الرئيسية والحاجة الملحة الى اتخاذ التدابير المنصوص عليها صراحة في الميثاق وبذلك تعطي مضمونا وسلطة للمنظمة .

واذا ما سمح لجنوب افريقيا أو لأى دولة معتدية أو محتلة أخرى بأن تهدد عن طريق أعمالها السلم والأمن الدوليين وبأن تستخف بفظرسة وازدراء بنداءات المجتمع الدولي

المتكررة . واذا لم يكن بوسع الأمم المتحدة أن تكفل تنفيذ مقرراتها فان هذه المنظمة لا يمكنها اذن أن تؤدى وظائفها على نحو فعال ويصبح المفهوم الذى تقوم عليه أو حتى وجودها عرضة للخطر .

ان عدم تنفيذ قرارات الأمم المتحدة هو جوهر الحالة الناميبية وغيرها من الحالات المماثلة ، وهو السبب الجذرى لادامة المشاكل الدولية المنتشرة الباقية دون حل . ويسمح لقوى العدوان والظلم بأن تتغلب على مبادئ الحرية والعدالة ، مما يزيد من تصاعد الحالات المتفجرة بالفعل مع ما يترتب على ذلك من نتائج لا يمكن التنبؤ بها تضر بالسلم والأمن الدوليين .

ولذلك فان القرارات وحدها مهما كانت دقيقة الصياغة لا يمكن أن تقربنا من حل المشاكل وأن تؤدى الى تحقيق الأهداف المنشودة . انما التنفيذ الفعال هو الذى يكتسي الأهمية الكبيرة .

لذلك فان وفدى يعتقد اعتقادا قويا بانه ينبغي ان ينفذ فورا قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) الذى يبين التوافق الدولي في الآراء على هذه المسألة والذى يوفر الأساس الراسخ للحل السلمي للمشكلة . ومن أجل هذه الغاية نضم صوتنا الى صوت المتكلمين السابقين في مناشدة الأمين العام للامم المتحدة عقد اجتماع للأطراف المعنية - المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية وجنوب افريقيا - لوضع التفاصيل النهائية فيما يتصل بالتنفيذ الفعال لذلك القرار .

وتود قبرص بمناسبة الاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين لانشاء سوابو أن تعرب عن تضامنها الاخوى مع تلك المنظمة وقيادتها وشعب ناميبيا الباسل الذى يكافح ببطولة للتحرر من ظلم نظام جنوب افريقيا العنصرى والاستعمارى ، وان تعرب أيضا عن تأييدها لهذه المنظمة وقيادتها ولشعب ناميبيا .

ان الاجتماع الوزارى الطارئ الذى عقده المكتب التنسيقي التابع لبلدان عدم الانحياز في نيودلهي في نيسان/ابريل الماضي قد قيم الحالة القائمة في ناميبيا والمتعلقة بها ونظر في السبل التي يمكن بواسطتها لبلدان عدم الانحياز زيادة تضامنها مع سوابو والشعب

ونظر في السبل التي يمكن بواسطتها لبلدان عدم الانحياز زيادة تضامنها مع سوابو والشعب الناميبي وزيادة المساعدة المقدمة لهما . اننا نؤيد برنامج العمل لهذا الاجتماع .

ان سلسلة الاجتماعات الهامة هذه والاجتماع العام الاستثنائي لمجلس ناميبيا الذى عقد في فيينا يستهدفان تكثيف جهودنا لتحقيق التنفيذ العاجل لقرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) من أجل استقلال الاقليم ، ويتزامنان مع قرار نظام الفصل العنصرى في جنوب افريقيا باقامة ما يسمى بمؤتمر الاحزاب المتعددة وتشكيل حكومة مؤقتة ضد ارادة الشعب الناميبي .

كما اننا نرفض مرة أخرى أية محاولات كهذه من جانب نظام جنوب افريقيا وتستهدف هذه المحاولات التملص من خطة الامم المتحدة لتحقيق الاستقلال الفورى لناميبيا وتعتبر هذه المحاولات باطلة ولاغية . وتوخيا لاظهار الوحدة اعتمد المجتمع الدولي خطة العمل هذه لأنها توفر الحل الوحيد المقبول لمشكلة ناميبيا . وان المسؤولية عن عدم تنفيذ تلك الخطة تقع على عاتق نظام جنوب افريقيا .

وفي الوقت نفسه فاننا نرفض قيام نظام الاحتلال في جنوب افريقيا بفرض التجنيد الالزامي على الشعب الناميبي واعلان المنطقة الشمالية من ناميبيا بوصفها " منطقة أمن" ونطالب بالافراج الفورى غير المشروط عن جميع السجناء السياسيين الناميبيين الموجودين في السجون ومعسكرات الاعتقال في جنوب افريقيا .

ان حكومة جمهورية قبرص العضو النشط في مجلس الامم المتحدة لناميبيا ما فتئت تؤيد بحماس النضال التحررى للشعب الناميبي بقيادة ممثله الحقيقي الوحيد المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية من أجل الاستقلال في ناميبيا موحدة . وقد قدمنا كل دعم ممكن في اطار حركة عدم الانحياز والامم المتحدة . ومازلنا ملتزمين التزاما قاطعا بهدف اقامة ناميبيا مستقلة موحدة بما في ذلك خليج والفيس وجزر بنغوين وغيرها من الجزر الشاطئية . ونحن نتمسك بقوة بالرأى القائل بأن ذلك الهدف ينبغي تحقيقه وفقا لميثاق الامم المتحدة والقرارات ذات الصلة الصادرة عن الامم المتحدة . ومن واجبنا جميعا ان نضاعف جهودنا لمساعدة الشعب الناميبي في تحقيق أهدافه . ومن واجب الاعضاء الخمسة في فريق الاتصال الغربي ان يكفلوا ان تحقق مبادرتهم لصالح التسوية السياسية الحقيقية في ناميبيا الاهداف المرجوة منها .

وقبرص من جانبها ستواصل المشاركة في الجهود المكثفة التي يبذلها المجتمع الدولي حتى تصبح ناميبيا مستقلة حقا على أساس قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، ذلك القرار الذى يوفر الحل الوحيد المقبول للمشكلة الناميبية .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اشكر ممثل قبرص على كلمته الرقيقة التي وجهها الي .

المتكلم التالي هو ممثل جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية . ادعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس والادلاء ببيانه .

السيد فونغساي (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : يود وفد لاو ان يتقدم اليكم ، سيدى ، بتهانيه الحارة بمناسبة تقلدكم رئاسة مجلس الامن لشهر حزيران/يونيه . واننا على ثقة انه في ظل قيادتكم الممثل الموقر لبلد محب للسلم والعدالة وتعاطفه مع قضية انهاء الاستعمار معروف تماما ، سوف تحقق أعمال مجلس الامن النتائج التي نأمل فيها جميعا . كما يود وفدى ان يعرب عن امتنانه للمجلس لقبوله طلبنا بالاشتراك في مناقشة هذه المسألة الهامة الا وهي الحالة في ناميبيا .

كما يود وفدى ان يشيد بسلفكم ممثل تايلند على الطريقة الممتازة التي ادار بها أعمال المجلس في الشهر الماضي .

ان الشعوب والحكومات المحبة للسلم والحرية والعدالة في جميع أنحاء العالم تتابع بقلق وارتياح المناقشات التي تدور حاليا في هذا المحفل بشأن الحالة المأساوية السائدة في ناميبيا وفي الجنوب الافريقي كله بسبب تزايد أعمال التخويف والقمع وزعزعة الاستقرار والعدوان التي يرتكبها نظام بريتوريا العنصرى غير المشروع . ان هذه الشعوب والحكومات الى جانب الشعبين المقهورين ، شعب جنوب افريقيا وشعب ناميبيا المحتلة ، قد ادركت اخيرا بسخط وغضب ان المجتمع الدولي والامم المتحدة وهذه الهيئة بوجه خاص قد وقعت ضحايا سلسلة من المناورات المخادعة التي قام بها نظام بريتوريا الاستعمارى العنصرى . ان هذا النظام الشيطاني لم يؤخر تنفيذ خطة الامم المتحدة للاستقلال الحقيقي لناميبيا كما وردت في قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) فحسب وانما نسف تماما تلك الخطة التي تمثل في نظر المجتمع الدولي والامم المتحدة الاساس الوحيد المقبول للتسوية السلمية لمشكلة ناميبيا . ان نظام بريتوريا قد فرض " امرا واقعا " جديدا او بالاحرى ارتكب " عملا اجراميا " جديدا في حق شعب ناميبيا المقهور وفي حق المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) ، ممثله الحقيقي

الوحيد ، التي أدلى رئيسها الموقر السيد سام نوجوما امام هذا المجلس يوم الاثنين الماضي ببيان مثير حقا .

ثمة متكلمون كثيرون ، بما في ذلك الرئيس بالانابة لمجلس الامم المتحدة لناميبيا وهو السلطة الادارية القانونية لهذا الاقليم حتى الاستقلال ، قد اعلموا هذا المجلس بأن الاحتفال الرسمي باقامة تلك الادارة العميلة من المقرر ان يتم في يوم ١٧ حزيران/يونيه في العاصمة الناميبية . ونحن نعلم ان الجميع ، بما في ذلك حكومة الولايات المتحدة واصدقاء وحلفاء نظام بريتوريا الاجرامي الآخرون ، يدينون ويشجبون هذا العمل غير المشروع والمسؤولين عنه . بيد اننا لن نسمح للكلمات المعسولة واعلانات النوايا الخادعة بأن تسبب فتور حماسنا . ويجب ان يكون في وسعنا شجب وادانة مرتكبي ذلك العمل الاجرامي والمتواطئين معهم والممولين لهم ويجب ان نتحلى بالشجاعة على توجيه هذا الشجب وتلك الادانة . ان حكومة لاو شأنها شأن رئيس سوابو وغيره ممن تكلموا هنا تدين ادانة قاطعة سياسة " الارتباط البناء " التي ما فتئت الحكومة الامريكية تتبعها منذ ما يقرب من خمس سنوات ازاء نظام جنوب افريقيا القائم على الفصل العنصرى . وعلى وجه التحديد ان سياسة " الارتباط الهدام " — اذا كان لي ان استعمل كلمات الرئيس نوجوما — هي التي عززت نظام الفصل العنصرى وشجعت بريتوريا على اتخاذ موقف وقح وصلف ومتعنت تجاه المجتمع الدولي بأسره .

ان تلك السياسة للارتباط والاسترضاء المدمرين قد حرضت وشجعت نظام بريتوريا العنصرى على ان يدوس بالاقدام دون عقاب ذلك العدد الكبير من القرارات والمقررات التي اتخذتها الجمعية العامة ومجلس الامن بشأن ذلك الموضوع بما في ذلك القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) الذى ، كما نعلم ، يتضمن خطة الامم المتحدة من اجل الاستقلال الحقيقي لناميبيا .

وهكذا فان أعمال بريتوريا التي تستأهل الشجب تضعف بشكل خطير الهيبة والمصداقية المعنوية والسياسية للامم المتحدة ولاسيما جهازها الاعلى ألا وهو مجلس الامن نظرا لأن مسألة ناميبيا تقع بوجه خاص في نطاق اختصاص المنظمة العالمية ومسؤوليتها المباشرة . وقد رحب العالم بأسره بقيام مجلس الامن في ٣ ايار/مايو من هذا العام باصدار بيان يدين ويرفض القرار الذى اتخذته بريتوريا في ١٨ نيسان/ابريل بانشاء ادارة عميلة في ناميبيا بوصفه قرارا لاغيا وباطلا ، ذلك الاقليم الذى لا تزال تحتله احتلالا غير شرعي منتهكة انتهاكا صارخا القرارات والمقررات ذات الصلة الصادرة عن الأمم المتحدة ومحكمة العدل الدولية . بيد أن الادانات الشفوية مهما كانت قوتها لا تكفي في هذا الصدد . ان التدابير المتضافرة الحاسمة الملزمة هي وحدها التي يمكن ــ في رأينا ــ أن تردع المجرم .

وفي الأشهر القليلة الماضية شهد المجتمع الدولي تصاعد التوتر والعنف في جنوب افريقيا وناميبيا وفي جميع أرجاء الجنوب الافريقي نتيجة لسلسلة كاملة من أعمال الارهاب والقمع وزعزعة الاستقرار والعدوان التي ارتكبها نظام بريتوريا العنصرى الاستعمارى ضد الجماهير المضطهدة في تلك البلدان ، علاوة على الدول المستقلة في المنطقة .

وكما بين في هذه القاعة من قبل رئيس المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) ، من الواضح ان سياسة " الارهاب الصادر عن الدولة " التي يتبعها حاليا نظام بريتوريا العنصرى اللاشرعي بشراسة تستهدف في النهاية ليس فقط ادامة احتلاله غير الشرعي لناميبيا والاستمرار دون عقاب في نهب مواردها البشرية والطبيعية الجمة ، وانما أيضا نشر البانتوستانات فيها . وانه لمن الامور المأساوية واللاأخلاقية أن ادارة الولايات المتحدة وبعض الدول الغربية الصناعية العسكرية والنظام الصهيوني تواصل دعم هذا النظام الشيطاني علنا أو سرا أو من خلال الشركات عبر الوطنية . وهذا يفسر التعنت والاصرار اللذين استطاع نظام الفصل العنصرى من خلالهما ربط تنفيذ خطة الأمم المتحدة لاستقلال ناميبيا بانسحاب الوحدة الأممية الكوبية من انغولا .

اننا نعلم أن حكومة جمهورية انغولا الشعبية والمجتمع الدولي وهذه الهيئة رفضت في أكثر من مناسبة وبصورة قاطعة هذا الشرط المعروف بالربط ، الذى لا يمت بأية صلة الى الموضوع الذى نناقشه . ويقع على عاتق المجتمع الدولي واجب المطالبة بسحب بريتوريا الفورى وغير المشروط لقوات الاحتلال والعدوان التابعة لها من جنوب انغولا .

لقد عرف المجتمع الدولي باستياء عميق بأن ممثل نظام بريتوريا العنصرى اللاشرعي — كما هو موضح في التقرير التكميلي للأمين العام عن تنفيذ قرارى مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) و ٤٣٩ (١٩٧٨) المتعلقين بمسألة ناميبيا ، المعروض الآن على المجلس — تجرأ أن يقول للأمين العام للأمم المتحدة مجموعة من الأكاذيب في ٢٦ نيسان/ابريل ١٩٨٥ عندما أبلغه بأن عملية انسحاب قوات جنوب افريقيا المعتدية من جنوب انغولا قد تمت . وقد فضح كل هذه الأكاذيب وزير العلاقات الخارجية لانغولا في رسالته المنشورة في الوثيقة S/17646، التي تصف أعمال العدوان والتخريب التي ارتكبتها في ٢١ أيار/

" قوات الصاعقة " التابعة لجنوب افريقيا في اقليم مالونغو ، بمقاطعة كابيندا . والواقع ان بعض أفراد " قوات الصاعقة " وقعوا أسرى في أيدى قوات التحرير الشعبية الانغولية .

هذا هو الوجه الحقيقي لنظام جنوب افريقيا العنصرى — النظام الذى يتلقى باستمرار، كما رأينا ، الدعم من تحالف الامبرياليين والتوسعيين الذى يشمل الرجعيين الدوليين . وفي هذا الصدد أفادت مؤخرا وكالة الأنباء الفرنسية ، مستمدة معلوماتها من مصادر جنوب — افريقية في جوهانسبرغ ، أن زعماء منظمات اجرامية معادية للثورة من انغولا ونيكاراغوا وأفغانستان ولاو وعصابة بول بوت ، اجتمعوا في القاعدة الرئيسية " للاتحاد الوطني لاستقلال انغولا الكامل " (يونيتا) قرب الحدود الناميبية . وهذا الخبر يجب ألا يدهشنا لأن من المعروف تماما ان هؤلاء الامبرياليين والتوسعيين والعنصريين والصهاينة وقوى الرجعية الدولية مازالوا يواصلون سياسة الاستفزاز والتدخل وجميع أشكال التخريب والقمع والاضطهاد والاعتداء المباشر على البلدان والشعوب المستقلة ذات السيادة وعلى الجماهير المضطهدة وحركات تحررها الوطنية في آسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية . ان القوى الشيطانية هذه لا تزال تواصل استخدام الخونة والمعادين للثورة في بعض البلدان بالدعم والتواطؤ الاجرامي من جانب دوائر أقصى اليمين التوسعية في البلدان المجاورة . وحالة بلادى شهادة حية على ذلك . فنحن أنفسنا كنا ضحايا نفس المناورات التي تحاك الآن ضد ناميبيا ودول خط المواجهة في الجنوب الافريقي .

وعودا على مشكلة ناميبيا أقول ان على المجتمع الدولي ، وبصفة خاصة مجلس الأمن الذى يتحمل المسؤولية الأولية بموجب الميثاق عن حفظ السلم والأمن الدوليين وتعزيزهما ، أن يتخذ التدابير الضرورية لكفالة تنفيذ قراراته ذات الصلة ، وأن يفرض ، في حالة عصيان نظام بريتوريا العنصرى اللاشرعي لأوامره واعاقتها واستمراره في تحدى المجلس ، جزاءات الزامية شاملة ضده بموجب أحكام الفصل السابع من الميثاق .

علاوة على ذلك يجدر بالذكر هنا أن الاجتماع الوزارى غير العادى الذى عقده المكتب التنسيقي التابع لحركة بلدان عدم الانحياز ، في الفترة الواقعة من ١٩ الى ٢١ نيسان/ابريل ١٩٨٥ في نيودلهي قام ، انطلاقا من رغبته في الاسراع بعملية تحقيق

الاستقلال الحقيقي لشعب ناميبيا المضطهد وفقا لروح ونص قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) باعتماد اعلان وبرنامج عمل كبيرى الأهمية . ويحدو وفدى الأمل في أن هذه الهيئة ، المنعقدة بناء على طلب صادر عن الاجتماع الوزارى ذاك ، ستأخذ بعين الاعتبار الكامل التوصيات الحكيمة الواردة في تينك الوثيقتين .

وقبل أن أختتم أود ، بتسامح المجلس ، أن أتلو المقتطف التالي من البيان الذى أدلى به في اجتماع نيودلهي رئيس وفدنا :

"ان شعب لاو ، بعد أن عانى من ماض استعمارى طويل ومؤلم ، وبعد أن عرف معرفة تامة ثمن كفاح التحرر الوطني ضد العدوان الاستعمارى الامبريالي والتوسع القائم على الهيمنة ، يود أن يؤكد دعمه الذى لا يني للنضال الباسل العنيد الذى يخوضه الآن شعب ناميبيا الشقيق ، تحت الزعامة الحازمة البعيدة النظر لسوابو ، من أجل استعادة حقوقه غير القابلة للتصرف في الحرية وتقرير المصير والاستقلال .

"كما نود أن نؤكد دعمنا الذى لا يني لحكومات وشعوب انغولا وموزامبيق ولمدان خط المواجهة الأخرى التي قدمت للقضية الناميبية مساهمات لا تقدر بثمن وتعاطفنا معها " .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية على الكلمات الطيبة التي وجهها الي .

المتكلم التالي ممثل سرى لانكا . أدعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس والادلاء ببيانه .

السيد ويجيواردان (سرى لانكا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود بادئ ذى بدء أن أشكركم ، سيدى ، وأعضاء مجلس الأمن الآخرين ، على اعطائي الفرصة لمخاطبة هذه الهيئة الموقرة . كما أغتنم هذه الفرصة لاهنئكم بحرارة على تسنمكم هذا المنصب الرفيع ، منصب رئيس مجلس الأمن لشهر حزيران/يونيه .

وأود أيضا أن أحيي سلفكم السيد بيرابونغسي كاسمسرى ، الممثل الدائم لتايلند لدى الأمم المتحدة على ادارة مداولات المجلس بمهارة وكفاءة أثناء شهر أيار/ مايو .

لقد كان في نية سعادة السيد حميد وزير خارجية سرى لانكا ان يحضر هذا الاجتماع الذى يعقده مجلس الأمن . وللاسف الشديد ، حالت ارتباطات مهمة في الوطن دون حضوره شخصيا ، وقد طلب اليّ ان ادلي بالنيابة عنه بالبيان التالي :

" ان قرار عقد اجتماع لمجلس الامن لبحث الحالة القائمة في ناميبيا قرار ضرورى وقد جاء في الوقت المناسب . وعلى الرغم من ان قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) وضع بالتفصيل خطة شاملة لتمكين شعب ناميبيا من ممارسة حقوقه غير القابلة للتصرف في تقرير المصير والاستقلال ، فقد مضت سبع سنوات محبطة منذ ان وفّر لنا هذا القرار املا كبيرا .

" وتعتقد سرى لانكا ان قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) لا يزال صالحا باعتباره الوثيقة الوحيدة الصالحة لتحقيق استقلال ناميبيا ، وانه ينبغي تنفيذ هذا القرار دون تغيير ودون مزيد من الابطاء . ان الشروط الدخيلة التي وضعت بما في ذلك الربط المزعوم بين استقلال ناميبيا وانسحاب القوات الكوبية من انغولا يجب ان ترفض لانها تساعد على ابطاء تنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) .

" وتعترف سرى لانكا بمنظمة سوابو باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الناميبي .

" ان القرار الذى اتخذته جنوب افريقيا بانشاء حكومة مؤقتة في ناميبيا لن يؤدى الا الى عرقلة عملية الاستقلال وتعقيدها .

" وتؤيد سرى لانكا جهود الامم المتحدة ، وبصفة خاصة جهود الامين العام ، وحركة عدم الانحياز ، ومنظمة الوحدة الافريقية ، من اجل التنفيذ السريع للقرار ٤٣٥ (١٩٧٨) حتى يتمكن شعب ناميبيا من ممارسة حقه في تقرير المصير والاستقلال ويأخذ المكان الذى طال انتظاره له بين الأمم الحرة في العالم .

" انني اتمنى لمجلس الامن كل نجاح في مداولاته " .

ان الكثير من القول في مجلس الأمن وفي الجمعية العامة وفي محافل اخرى كثيرة صدر عن المهتمين بمصير ناميبيا ونضال الشعب الباسل في هذا البلد . والفرصة سانحة الان لان تضطلع هذه الهيئة بمسؤوليتها المعترف بها دوليا تجاه هذا البلد ولأن تعمل بسرعة وبطريقة حاسمة . وستدعم هذه الهيئة في مسعاها هذا حركة عدم الانحياز ومنظمة الوحدة الافريقية والاغلبية الساحقة من المجتمع الدولي .

ان افضل السبل لتحقيق استقلال ناميبيا يكمن في تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) الذى يتضمن خطة مفصلة لهذه العملية . اننا نعترف بالدور الذى قامت به مجموعة الاتصال في التفاوض بشان هذا القرار وفي ضمان التوصل الى اتفاق بين جميع الاطراف على تنفيذه ، عندما اتخذ في ١٩٧٨ ، لقد انتظر شعب ناميبيا مع المجتمع الدولي طوال السنوات السبع الماضية لتنفيذ هذا القرار ولكن حتى الآن لم يحرز اى تقدم صوب هدف تحقيق استقلال ناميبيا . ومن المؤسف انه فيما عدا القرار الذى اشرت اليه توا ، لم يقم المجتمع الدولي الا بالنذر اليسير في إعمال ارادته السياسية لتحقيق هدف استقلال ناميبيا . ومن الحتمى في هذه المرحلة ان يتخذ مجلس الامن اجراء حاسما للاسباب التالية :

في السنوات الاربعين الماضية انشغلت هذه المنظمة بناميبيا دون ان تحقق أية نتيجة ملموسة . وللمجتمع الدولي كل سبب ليفخر بقرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) وحتى جنوب افريقيا التي تبقي بشكل عنيد على قبضتها القوية على ناميبيا صرحت علنا ان القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) مقبول لديها . وما يتبقى بعد اتخاذ هذا القرار هو تنفيذه الذى يضمن استقلال هذا الاقليم وفقا للخطة الواردة فيه .

ان خطة جنوب افريقيا التي وضعتها لناميبيا عن طريق اشتراك مؤتمر الاحزاب المتعددة لانشاء الحكومة المؤقتة المزعومة في ناميبيا في ١٧ حزيران/يونيه تزيد من الحاح المسألة . ان الوقت يسنح بالفعل لأن يتخذ مجلس الأمن خطوات ايجابية

وحازمة لتنفيذ قراره ٤٣٥ (١٩٧٨) . اما فيما يتعلق بالمجتمع الدولي فان سنوات الانتظار تنقضي ، وهو يتطلع الآن الى مجلس الأمن للاضطلاع بمسؤوليته . ان هذا الامر يزداد اهمية في ضوء الموقف الذى اتخذته جنوب افريقيا الوارد في المذكرة المساعدة المرفقة بالوثيقة S/17152 . وورد في هذه المذكرة ما يلي :

" ان حكومة جنوب افريقيا تدرك جيدا مسؤولياتها في افريقيا الجنوبية الغربية . وهي مسؤوليات مستمدة من موقفها القائل بأن وجودها وادارتها في الاقليم شرعيان . فليس هناك اى قرار ملزم قانونا صادر عن محكمة العدل الدولية ، أو اى قرار متخذ من الأمم المتحدة وفقا للميثاق ، يفيد غير ذلك " . (S/17152 ، ص ٤)

ان هذا البيان يؤكد موقف جنوب افريقيا العنيد والمتعنت وتجاهلها المستهتر للقرارات العديدة للجمعية العامة ومجلس الامن بما في ذلك قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) الذى اعاد تأكيد المسؤولية القانونية للامم المتحدة ازاء ناميبيا وكرر ان هدفه هو انسحاب ادارة جنوب افريقيا غير القانونية من ناميبيا ونقل السلطة الى شعب ناميبيا بمساعدة من الامم المتحدة وفقا للقرار ٣٨٥ (١٩٧٦) . وبالاضافة الى هذه القرارات ، يتعين علينا جميعا ان ننظر في المطالبة المثابرة للمجتمع الدولي ، الحكومي وغير الحكومي ، ومحاولات الاقناع التي يبذلها فريق الاتصال .

لقد خصص ممثل جنوب افريقيا جزءا كبيرا من البيان الذى ادلى به يوم الاثنين الموافق ١٠ حزيران /يونيه لانغولا بدلا من ناميبيا ، وقال ما يلي :

" من الاهمية بمكان ان المشاركين في مناقشة عصر هذا اليوم اشاروا الى التطورات التي تحدث في انغولا بالاقتران بمسألة افريقيا الجنوبية الغربية ".

(S/PV.2583 ، ص ٩١)

ومع ذلك فانه لم يذكر ان الاغلبية الساحقة من المتكلمين بشأن مسألة ناميبيا في الماضي واثناء الدورة الحالية لمجلس الامن فعلت ذلك لكي ترفض بطريقة قاطعة

مفهوم الربط بين استقلال ناميبيا ، وهي قضية من قضايا القضاء على الاستعمار ، وقرار اتخذه بلد ذو سيادة وفقا لميثاق الامم المتحدة . أود ان اؤكد من جديد ان حكومة سرى لانكا ترفض رفضا كاملا ربط مسائل دخيلة باستقلال ناميبيا . واذا ما كانت انغولا قد اقحمت في مناقشة مسألة ناميبيا فقد قامت بذلك عناصر رأت أن هناك مزية في هذا الربط . ان جنوب افريقيا لم تشر الى وجود قوات اجنبية عند ما قبلت القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) .

لقد اعلن ممثل جنوب افريقيا في بيانه ما يلي :

"وستواصل البحث عن صيغة معقولة للانسحاب الكوبي الحقيقي من انغولا . واذا امكن التوصل الى اتفاق ثابت في هذا الصدد ، فانها ستنفذ تعهدها بتنفيذ خطة التسوية الدولية" . (S/PV.2583 ، ص ٩٦) .

لقد ان الاوان لأن يذكّر مجلس الامن جنوب افريقيا بالقرار ٢٦٤ (١٩٦٩) الذى اعلن ان وجود جنوب افريقيا في ناميبيا غير شرعي وطالب جنوب افريقيا بالانسحاب الفورى من ناميبيا . لقد حدث هذا قبل عدة سنوات من حصول انغولا على الاستقلال وقبل ان تطا القوات الكوبية باقدامها تراب انغولا .

من المعروف ان ناميبيا لديها موارد معدنية ضخمة ، استغلت على مر السنين استغلالا منهجيا لصالح قلة مما حرم السكان الاصليين في ناميبيا من ارثهم ان هذا الاستغلال يتم وفقا لخطوط استعمارية محددة ، وكما لو ان استغلال الموارد الطبيعية غير كاف ، هناك محاولات اكيدة اليوم لاستغلال الموارد البشرية لهذا الاقليم التعس .

ان ما نطلبه من المجلس في هذه المرحلة هو خطة تضمن استقلال ناميبيا في فترة قصيرة من الزمن . ان الموافقة على ما دون ذلك سيعتبر بمثابة مكافاة لجنوب افريقيا لمواصلة تعنتها والابطاء في منح الاستقلال لناميبيا ، مما سينتج عنه زعزعة الاستقرار في المنطقة كلها مع ما يترتب على ذلك من اثار محتملة تؤثر على السلم والامن الدوليين .

اشار ممثل جنوب افريقيا في بيانه الى رغبة بلاده في حل مشاكل المنطقة عن طريق الوسائل السلمية بدلا من اللجوء الى العنف . والسلم الذى تدعي جنوب افريقيا انها تسعى الى تحقيقه مع جيرانها لن يكون ممكنا ما لم تقرر بريتوريا الانسحاب من ناميبيا وازالة اخر معاقل الفصل العنصرى من جنوب افريقيا .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اشكر ممثل سرى لانكا على العبارات الرقيقة التي وجهها الي .

لم يعد هناك متكلمون اخرون على قائمتي لهذه الجلسة . وستعقد الجلسة القادمة لمجلس الامن لمواصلة نظر البند المدرج على جدول اعماله في الساعة ١٠/٠٠ من صباح غد الخميس الموافق ١٣ حزيران /يونيه ١٩٨٥ .

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٠٠